



16 مليار دولار أضخم استثمار أجنبي مباشر في تاريخ الكويت

الاقتصادية

ALEQTISADYAH



لجنة إفلاس دار الاستثمار تبدأ توزيع أسهم بنك بوبيان

05

عدد الصفحات 29

رقم العدد 717

جريدة إلكترونية كويتية يومية

السنة الثالثة

الأحد 12 من صفر 1448 • 26 يوليو 2026 م

حارس قضائي يقدم شكوى ضد بنك لإلزامه بالتعاون وتطبيق القانون

قانون الشركات يصون حق الحارس القضائي في طلب المعلومات

الحبس والغرامة للممتنع عن تقديم المعلومات والمستندات التي يطلبها الحارس

وإيداعها خزينة المحكمة بعد خصم المصروفات الضرورية المؤيدة بالمستندات.

وقد سلك الحارس القضائي السبل القانونية وفق صحيح القانون، وأتاح مهلة طويلة، حيث قام بإنذار البنك في ديسمبر 2025، ولم يتمكن من الحصول على المعلومات وفق صحيح القانون، لذلك لجأ إلى تحريك أدوات قانونية وإجرائية أخرى تضمن له ممارسة المهمة والدور المناط به والمسؤولية التي يتحملها قانونياً بصفته حارساً قضائياً.

وتأتي الخطوة القانونية في سياق التدرج الطبيعي وفق ما كفلته القوانين، وذلك حرصاً على مصالح الشركاء في الشركة التي تحت الحراسة القضائية، خصوصاً وأن الشركة من الشركات العائلية الكبرى.

وعملاً بما هو مقرر قانوناً: فإنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من يمتنع عن تقديم المعلومات والمستندات والإيضاحات التي يطلبها الحارس القضائي وفقاً للمادة -304 البند 3 من القانون 1 لعام 2016 " قانون الشركات".

الجدير ذكره أن فرض الحراسة القضائية يتم وفق حكم نهائي، وبالتالي يتم تعيين حارس قضائي تكون مهمته استلام الشركة وجرد محتوياتها ومقوماتها المادية والمعنوية، وإدارة وتحصيل مالها من حقوق، وأداء ما عليها من التزامات، واستيفاء الأرباح في كل عناصرها والعوائد والمدخولات

انطلاقاً من المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقه قانونياً، اضطر حارس قضائي على شركة كبرى تحت الحراسة، تقديم شكوى ضد بنك يطلب فيها إلزامه بالتعاون والرد على الاستفسارات الموجهة للبنك.

يطلب الحارس القضائي، وهو بالمناسبة قانوني مخضرم، معلومات وبيانات لتمكينه من أداء مهامه الرسمية والقانونية، حيث أن تلك البيانات تعتبر ضرورية ومفصلية، لا سيما وأن دور الحارس جرد وتحديد كافة الأصول والأموال. ويعتبر الحارس القضائي أن امتناع البنك بغير عذر مقبول عن تقديم المعلومات والمستندات التي طلبها بصفته حارساً قضائياً، مساساً بسير العدالة لأنه تعطيل عمل معاون قضائي عن أداء مهمة كلفته بها المحكمة التي قامت بتعيينه.

أرقام x الميزانية

مخصصات بيتك المتراكمة بلغت 1.029 مليار دينار

أرباح أرض السعودية ضمن بيانات الربع الثاني 2026

العربية السعودية بقيمة 707.3 مليون ريال تعادل 57.8 مليون دينار، فإن صافي الربح قبل الضريبة يبلغ 495.7 مليون ريال بما يعادل 40.5 مليون دينار كويتي تقريباً، وقد تم احتساب الأثر المالي للصفقة ضمن أرباح الربع الثاني 2026 المنتهي في 30 يونيو الماضي.

وأوضحت الميزانية النصف سنوية أن المخصصات تتجاوز خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، طبقاً لبنك الكويت المركزي، بقيمة 503.953 مليون دينار كويتي. في سياق متصل وفقاً لإفصاح بيت التمويل الكويتي في 22 إبريل 2026، الخاص بإتمام بيع عقار في المملكة

كشفت البيانات المالية المعتمدة أن المخصصات المتراكمة في ميزانية بيت التمويل الكويتي بلغت حتى نهاية النصف الأول 2026 نحو 1.029 مليار دينار كويتي، بارتفاع نحو 41.933 مليون دينار، بنمو 4.2% عن رصيد المخصصات بنهاية 31 ديسمبر 2025، حيث كانت تبلغ 987.153 مليون دينار كويتي.

تقدر قيمة التوزيعات النقدية البالغ نسبتها 10%، التي أوصى بها مجلس إدارة «بيتك» عن النصف الأول 191.99 مليون دينار كويتي، على أساس الأسهم القائمة البالغة 19.199 مليار سهم، والتي من المرتقب توزيعها في 18 أغسطس المقبل.

وتمثل التوزيعات النقدية نحو 52.8% من إجمالي أرباح النصف الأول التي تم إعلانها بواقع 363.1 مليون دينار.

191.99 مليون دينار توزيعات نقدية

كم شركة تقيّم أعضاء مجلس الإدارة وفق مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs؟

متى يتم إلزام
الشركات بإعلان
تقييمات أعضاء
مجلس الإدارة؟

1

الشركة مسؤولية
مجلس الإدارة وإن شكل
لجاناً أو فوض آخرين
للقيام ببعض أعماله

2



يعتبر مجلس الإدارة في كل شركة أعلى سلطة تملك جميع الصلاحيات، وتقع المسؤولية النهائية عن الشركة على مجلس الإدارة، حتى وإن شكّل لجاناً أو فوض جهات أو أفراد آخرين للقيام ببعض أعماله.

في الوقت الذي تنص فيه اللوائح التشريعية على عدة استحقاقات تقع على عاتق مجلس الإدارة، من مسؤوليته عن وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الشاملة وخطط العمل الرئيسية ومراجعتها، تبدو هناك نقطة هامة، بل غاية في الأهمية، قد تم إغفالها، وهي «متابعة أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة

التنفيذية وفق مؤشرات الأداء الموضوعية KPIs». التساؤل الذي يطرح نفسه هو، كم شركة تلتزم بوضع نظام متابعة أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفق مؤشرات KPIs؟

ومتى يتم إلزام جميع الشركات بنشر تلك التقييمات بشفافية، حتى يتسنى لأعضاء الجمعية العمومية القيام بمهامهم ودورهم في اختيار الأفضل والتجديد والتמיד له؟

بعد موجة شطب الشركات أصبح من الضروري تفعيل البند رقم 8 من المادة 3-7 من كتاب الحوكمة، الخاص بمتابعة أداء كل عضو من

مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ونشر تلك التقييمات للمساهمين، وذلك ضمن سياسية حماية حقوق المساهمين.

التطورات التي تشهدها الممارسة المالية، وحجم مجالس الإدارات التي ارتكبت أخطاء في الكثير من الشركات، تستوجب تفعيل تطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية بشمولية وعلى الجميع، وبالإفصاح عنها وفق نموذج يتم استحدثه لنتائج قياس الأداء تحديداً، ويكون إفصاح دوري مع البيانات المالية، حتى يتم تحديد الأدوار وفرز الغث من السمين، أو بمعنى أصح العضو الحقيقي من العضو الصوري المكمل للعدد فقط.

نشر تقييمات مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي جزء من الشفافية وحماية حقوق المساهمين

تطبيق نظام تقييم الأعضاء سيكشف العضو الفاعل من الصوري!!

شركات تطوي الميزانية تلو الأخرى وتغفل عن تقييم نجاحها في تحقيق أهدافها

أهمية مؤشرات الأداء الرئيسية:

الفعلي، والحصول منها على ملاحظات حول اتجاهات مثل طول دورة حياة المنتج أو النجاح في توفير التكاليف، وهو ما يزيد من القدرة التنافسية للشركة، ويؤدي إلى معرفة كيفية إجراء تحسينات في المجالات التي تحتاج إلى ذلك.

5 - تحسين صنع القرار

من خلال مؤشرات الأداء، تحصل المؤسسات على البيانات التي تمكنها من اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على النتائج الفعلية وليس على توقعات اتجاهات الصناعة، مما يؤدي إلى تحسين مقاييس الكفاءة التشغيلية ومستويات إنتاجية الفريق وتخصيص الموارد.

6 - ربط الأهداف الفردية بالأهداف العامة

يجب أن يدعم كل مؤشر أداء خاص بالموظفين الأهداف الاستراتيجية للشركة. على سبيل المثال، إذا كان هدف الشركة زيادة المبيعات بنسبة 20%، يجب أن يكون مؤشر أداء موظف المبيعات مرتبطاً بحجم المبيعات الفردية التي يحققها، فالتطبيق يشمل الجميع من أعلى قمة الهرم مجلس إدارة وتنفيذين وموظفين.

لمؤشرات قياس الأداء العديد من الفوائد التي تعود على الشركات وهي كما يلي:

1 - ربط أهداف الموظفين بمهام الشركة

من خلال مؤشرات الأداء، ترتبط أهداف الموظفين بمهام المنظمة، وهو ما يشجعهم على الحضور إلى العمل بشعور من الشغف لأداء الواجبات الوظيفية، نظراً لإدراكهم أن عملهم مؤثر في تحقيق أهداف الشركة وتلك المؤشرات.

2 - تجعل الجميع مسؤولين عن الأداء

يستخدم الموظفون مؤشرات قياس الأداء الرئيسية في قياس تأثيرهم في نجاح الأهداف التنظيمية الأكبر، وبالتالي يصبح الجميع في موضع مسؤولية، ويشعرون بالسعادة عند تحقيق أهداف المنظمة.

3 - زيادة الشفافية والمساءلة

توفر مؤشرات الأداء الرئيسية للمؤسسات رؤية موضوعية لكيفية أداء فرق العمل أو الإدارات مقارنة ببعضها البعض والمنظمات الأخرى في نفس الصناعة، هو ما يؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة.

4 - تعزيز القدرة التنافسية والابتكار

تتيح مؤشرات قياس الأداء جمع البيانات في الوقت

ماهو KPIs:

تُعد حروف KPIs هي اختصاراً لـ Key performance indicators، وهي مؤشرات الأداء الرئيسية، وهي عبارة عن معايير قابلة للقياس الكمي، تستخدمها المؤسسات من خلال مسؤوليها التنفيذيين لقياس أداء العاملين بها، وتحديد مدى فاعليتهم في تحقيق الأهداف التجارية التي وضعتها سابقاً.

كما أنها تساعد الشركات على تقييم نجاحها في تحقيق أهداف محددة. وتستخدم المؤسسات مؤشرات قياس الأداء لمراقبة التقدم أيضاً. ومن خلال مؤشرات قياس الأداء، تفهم الشركة ماذا فعلت من أجل بلوغ أهدافها، وهل وظفت أدواتها وميزانياتها وموظفيها في تحقيق تلك الأهداف أم لا. ويمكن القول أن مؤشرات الأداء الرئيسية تقيس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، لأنها تركز على الوظائف وأساليب العمل المُتبعة داخل الشركة.

مؤشرات الأداء ودورها في اكتشاف المخاطر

أن تحليل الاتجاهات المرتبطة بالمؤشرات يوفر رؤية استباقية تمكن الإدارة من التدخل قبل تفاقم المشكلات. كما يمثل الربط بين إدارة الأداء وإدارة المخاطر المؤسسية أحد أهم الممارسات الإدارية الحديثة التي تساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها بكفاءة مع المحافظة على استقرار أعمالها. فكلما زادت درجة التكامل بين المنظومتين، أصبحت القرارات أكثر دقة.

تمثل مؤشرات الأداء أحد أهم الأدوات التي تساعد في الكشف المبكر عن المخاطر المؤسسية. فعندما تبدأ بعض المؤشرات في الانخفاض بصورة غير معتادة، فإن ذلك قد يكون إشارة إلى وجود مشكلة تحتاج إلى الدراسة والتحليل. ولذلك فإن متابعة مؤشرات الأداء بشكل مستمر لا يهدف فقط إلى تقييم النتائج، وإنما يساعد أيضاً على رصد التغيرات التي قد تؤثر على استقرار المؤسسة. كما

الخلاصة:

تطبيق مؤشرات القياس يساهم في تعزيز الكفاءة والشفافية، وتحسين جودة الأداء، ودعم التحسين المستمر، مما يساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة وفعالية، وهي منصوص عليها تشريعياً في اللائحة التنفيذية العتيدة.

الفردية في الإدارة... مخاطر سلبية جسيمة على حقوق المساهمين!

03

**سحب للسيولة
وتفريغ للأصول
وعشرات
الأعوام
بلا أرباح أو
توزيعات**

02

**أجهزة تنفيذية
كبلت شركات في
شرباكة ديون
وقروض لحساب
أطراف مسيطرة
إدارياً**

01

**مجالس
إدارات
شكلىة
قبلت أوامر
بشراء أصول
مسمومة**

8. فشل في تحقيق أداء إيجابي أو بناء نموذج تشغيلي، ووصلت هذه الممارسة إلى بعض المجاميع التي كانت تصنف بين المستثمرين بأنها من الكيانات التشغيلية ذات المستقبل، فإذا بها تكبد المستثمرين خسائر قاسية بسبب سيطرة لقرارات الفردية.

9. إغراق الشركات في ديون، ومن ثم توجيه تلك القروض والسيولة لصالح شركات أخرى لدعم مصالح شخصية وفردية أو عائلية على حساب مجاميع أخرى.

10. بيع بعض الأصول الرديئة و«المسمومة» على بعض الكيانات وفق قرارات فردية وأوامر للجهاز التنفيذي ومجلس الإدارة وبمبالغيات في التقييم، وهو أيضاً باب خلفي للربح على حساب كيانات وتسجيل أصول غير مجدية بأسعار تقييمية مضخمة ومفخخة.

11. تحويل مناقصات ومشاريع لشركات أخرى عبر تنفيذها بالباطن، أو سحب ناتج وسيولة تلك المشاريع تحت مسميات قروض وإقرارات دين أو بيع أصول أو شراء أسهم غير مسعرة من أطراف محددة وفق تقييمات، ما يؤثر على نتائج أعمال الشركة، فتغيب الأرباح وبالتبعية التوزيعات، حتى أن بعض الشركات مرّ عليها ما يزيد عن 15 عاماً بلا توزيع فلس نقدي أو سهم منحة واحد للمساهمين.

عن الصلاحيات القانونية بشكل سلبي لمصلحة فرد على حساب جموع المساهمين وأقليات من صغار المستثمرين، وفي الوقت ذاته تعدي على حقوق قانونية للأعضاء بتنازل منهم دون اعتراض أو تسجيل موقف أو إبلاغ الجهات الرقابية، وهو ما يفاقم بعض الخسائر المفاجئة أو الانهيارات المستمرة في الأداء.

5. تقييد الشركة في مسارات محددة تخدم أهداف الطرف المسيطر إدارياً والأقل ملكية وقيمة استثمار، حيث أن التجارب الثابتة أن من يملك لا «يضر» بنفسه وبأمواله الشخصية، لذلك في كل مجموعة من المجاميع الهامشية والورقية تشهد شركة محددة تركيز في الحصص، وتحظى بسيطرة أعلى من كيانات أخرى ضمن المجموعة، وذلك يعود لجودة الأصول وسلامة رأس المال أو المشاريع والسيولة التي في الشركة.

6. من أسوأ تبعات وسلبيات الإدارة الفردية والمركزية هي عمليات التفريغ للأصول الجيدة في الشركة إلى كيانات أخرى شخصية أو تحت السيطرة للشخص المسيطر إدارياً على القرار.

7. تركيبة مجلس الإدارة غالباً ما تكون من خلال تعيين موظفين ومناذيب ينفذون التعليمات والإملاءات مع نسبة عالية من الجهل بالمخاطر والتبعات القانونية.

جزء كبير من مشاكل الشركات، وخصوصاً النماذج التي شطبت، بينها قاسم مشترك يتمثل في سوء الإدارة من جهة، والفردية والمركزية السلبية في إدارة الشركات من جهة أخرى.

«عراب» واحد، أو كما كان يتم تسميته مجازاً «الأب الروحي» للمجموعة، يتحكم ويدير أكثر من 10 إلى 15 شركة من الشركات الأم وتوابعها بقرار واحد، وإن كان ملتزماً بنسبة طفيفة يستمتع قليلاً إلى الرئيس التنفيذي الذي غالباً ما يكون الشريك الخفي في تنفيذ القرارات التي تهبط عليه «بالرسائل» أو في لقاءات قصيرة لا تتجاوز الدقائق المعدودة لإملاء القرارات.

ما هي سلبيات المركزية في القرارات؟

1. درجة المخاطر عالية، وغالباً تكون من منظور واحد وفق فرمانات لا تستند إلى أي دراسات، بل اجتهادات فردية وحسب رؤية محدودة.

2. دائماً قرارات تصب في مصالح فردية ضيقة لا تراعي مصالح القاعدة الأوسع من المساهمين، بالرغم من أن القوانين تُشدد على احترام حقوق المساهمين وصيانة مصالحهم.

3. المخاطر والخسائر الناجمة عن الفردية في اتخاذ القرارات يتحملها جموع المساهمين وقواعد واسعة من صغار المستثمرين الأفراد محدودي رأس المال.

4. تغيب لأعضاء مجالس الإدارة وتنازلهم

لجنة إفلاس دار الاستثمار: بدء تنفيذ المرحلة الأولى من التوزيعات العينية

1 تحويل أسهم بنك بوبيان للمستحقين على المحافظ الاستثمارية مباشرة

2 10 أيام عمل مهلة لتزويد اللجنة ببيانات محفظة الدائنين في الفئة أ

3 اللجنة جاهزة لتحويل الأسهم المستحقة وأي تأخير يتحمله الدائن

ونوهت اللجنة على أنه هذا البيان يقتصر على الدائنين المصنفين ضمن (الفئة أ) وفق خطة التسوية المعتمدة، ولا يشمل أي فئات أخرى، وسيتم الإعلان عن أي مراحل لاحقة في حينها وفق الإجراءات المعتمدة.

وتضمن اللجنة تعاون السادة الدائنين، وتؤكد حرصها على تنفيذ خطة التسوية بكل شفافية وعدالة، وبما يحقق المساواة بين الدائنين وفقاً للأحكام القضائية وخطة التسوية المعتمدة.

للتواصل وتزويد اللجنة برقم المحفظة الاستثمارية أو لأي استفسارات:

مكتب الواحة لتدقيق الحسابات (عضو في Nexia)

البريد الإلكتروني: Info@alwahauditing.com
الهاتف: 22424919



لخطة التسوية المعتمدة.

وتنوه اللجنة إلى أن عدم تزويدها برقم المحفظة الاستثمارية خلال عشرة (10) أيام عمل اعتباراً من تاريخ نشر البيان قد يترتب عليه تأخير استكمال إجراءات تحويل الأسهم المستحقة للدائن المعني.

ويتحمل الدائن مسؤولية صحة البيانات المقدمة، ولا تتحمل اللجنة أي مسؤولية عن أي تأخير أو تعذر في التحويل ناتج عن تقديم بيانات غير صحيحة أو غير مكتملة.

تعلن لجنة أمناء إفلاس شركة دار الاستثمار ش.م.ك.م - تحت التصفية، برئاسة الدكتور علي عويد رخيص، وعضوية كل من أحمد الدعيج وهنادي البدر، عن بدء تنفيذ المرحلة الأولى من التوزيعات العينية للدائنين الذين اختاروا (الفئة أ)، وذلك وفقاً لخطة التسوية المعتمدة بموجب الحكم الصادر عن المحكمة المختصة، وفي إطار تنفيذ الإجراءات المقررة قانوناً.

وتهيب اللجنة بالسادة الدائنين المشمولين ضمن (الفئة أ)، الذين لم يسبق لهم تزويد اللجنة بأرقام محافظهم الاستثمارية لدى شركات الوساطة المالية المرخصة في دولة الكويت، المبادرة إلى إرسال أرقام محافظهم الاستثمارية، وذلك لتمكين اللجنة من استكمال إجراءات تحويل الأسهم المستحقة لهم في بنك بوبيان. وفقاً

درس استراتيجي للمستثمرين من إفصاحات الفوز بالمشاريع

العبرة دائماً بالقيمة الإيرادية والتأثيرية على البيانات المالية

القرار الاستثماري الحقيقي يجب أن يتخذ على أساس القيمة الإيرادية والتأثيرية للمشروع على البيانات المالية. هناك تساؤل جوهري، هل من حق المساهمين أن تقوم الشركات بالإعلان عن مبررات عدم تحقيق أرباح من مشروع استراتيجي في أهم سوق اقتصادي في العالم وفي أهم قطاع يحظى بطلب كبير وضخم وحجم الطلب يفوق المعروض بأضعاف؟

مستفيدين من إفلاس «الدار»

شركات مدرجة ستستفيد من عملية إفلاس دار الاستثمار يجب أن تعلن عن تفاصيل الاسترداد الذي تم، وكذلك تفاصيل المخصصات التي تم بناؤها طيلة السنوات الماضية وحجم الخسائر بشفافية.

مشروع تطورت قيمته من 53 مليون إلى 63 والمحصلة الربحية صفر

من أهم الدروس المستفادة التي يجب على المساهمين استخلاص العبر منها، أن العبرة في المشروع هي الإيرادات الإيجابية التي تتحقق، والأرباح التي تنعكس على ميزانية الشركة.

مشروع بقيمة تصل إلى نحو 63 مليون دينار كويتي، كانت التكلفة المبدئية له 53 مليون دينار، وبالرغم من أنه في أحد

القطاعات التي تتمتع بطلب عالي ومرتفع إلا أن التكاليف ارتفعت خلال مراحل المشروع، وتم الخروج منه صفر اليدين من دون أي أثر، على الرغم من أنه حسابياً كان له تأثير على أسهم الشركات، مثله مثل أي إعلان إيجابي عن أي مشروع تحت مظلة أي شركة.

التفاعل في البداية غالباً ما يكون ردة فعل مضاربة، لكن

ندري أن الاستثمار ربح وخسارة!!

ربح وخسارة وأنهم لا يمكنهم تقديم مثل هذا العرض. صحيح 100% الاستثمار ربح وخسارة، لكن ماذا عن الممارسات التي قادت إلى الشطب؟ الشيء بالشيء يذكر بحيادية وعدالة!!

عرض أحد المساهمين المتضررين من شطب الأسهم على رئيس مجلس الإدارة خلال إحدى الجمعيات العمومية أن يشتروا أسهم تحالف من صغار المستثمرين، فأجاب الرئيس بأن الاستثمار

الإدارة القانونية في أي كيان تمثل ركن أساسي، وهي بمثابة «عامود الخيمة»، قد ترفع الهيكل بأكمله وقد تهوي به للقاء.

معلومة جوهريّة:

باب التعديلات المتكررة لتوزيعات الأرباح يجب تقنينها

إعادة الإجراء أكثر من مرة وهكذا. يجب إخضاع الملف لدراسة شاملة هدفها منح المساهمين أرباحهم النقدية والعينية والمنحة في أسرع وقت ممكن.

المطاطي المتمثل في «عدم الانتهاء من الإجراءات»، حيث أن باب عدم الانتهاء من الإجراءات يمكن أن يستمر لأشهر بالعمد، من خلال عمل إجراءات خاطئة أو منقوصة، ويتم

لاحظ مستثمرون كثرة التعديلات على جدول الاستحقاقات للتوزيعات، وكذلك الأمر بالنسبة لزيادة رأس مال. باب التعديلات الكثيرة والمتعددة يجب تقنينها ومعالجة العذر



صندوق الأسرار:

ضجيج عبر تقليل الظهور، كسيناريو تأهيلي لمجتمع المال والاستثمار على الوضع الجديد.

8 القيادي المخضرم القانوني والأكاديمي، صاحب البصمات البناء إدارياً، وصانع اسم الكيان الذي تحول إلى نموذج سبق الجميع، كل من عمل معك كان يتباهى بانتماءه لهذا الصرح، الحين ظهرت قيمة إخلاصك بوضوح للجميع.

9 البعض يعتبر استغلال الأموال شطارة، حتى لو كانت مخصصة لنشاط محدد. إيداعها في عقار في الرقعي وبيعها بشكل سريع بربح جيد نموذج.

10 هل تم تطبيق تقديم التعهدات والإقرارات بانطباق الاستقلالية على أعضاء مجلس الإدارة المستقلين؟ وهل قانونياً يجوز أن يكون مدير التخطيط عضو مستقل؟

4 أثر القضية التي تم إعلانها فجأة كان سلبياً بشكل حاد، رغم التسلسل الإجرائي لدرجات التقاضي جموع المساهمين تفاجأوا ووجدوا أنفسهم أمام أمر واقع.

5 تحالف من مجموعة من المساهمين المتضررين من شطب إحدى الشركات لديهم إجراءات مقبلة وإضافية ضد مجلس الإدارة، ومستثمرين في المواجهة حتى النهاية، خصوصاً وأن خسائرهم كبيرة وضخمة. أحد المستثمرين في التحالف لديه استثمار بقيمة مليون دينار تقريباً.

6 حصل قيادي على حكم يعيده إلى منصبه السابق، رقم (10) يستحق العناء والكفاح وهو رقم مميز دائماً كمركز.

7 قيادة مصرفية ترتب بهدوء شديد للانسحاب والراحة تدريجياً من دون أي

1 صفقات يتم الإعلان عنها بالضرائب من دون ذكر صافي الربح. يجب أن يتم الإفصاح عن التفاصيل بوضوح للمستثمرين، وإعلان صافي الربح حتى لو لاحقاً، من باب الشفافية.

2 مزادات عقارية مهمة على أصل استراتيجي جوهري لشركة عقارية، كان موعده في 22 يوليو الحالي. من الشفافية، وكون الشركة معنية بطريق أو آخر، يجب تقديم إيضاح للمستثمرين لتجنب الشائعات المؤثرة.

3 شركة وساطة تفرض عمولة زائدة على تحويل الأموال للحسابات، ورغم أنها بسيطة لكن العملاء غير متقبلينها... الحل: كثير من الشركات لا يفرضون تلك العمولة، والتحويل بين الشركات أمر سهل ويسير، كما أن الشركات التي لا تفرض عمولة خدماتها أفضل وأسرع وأقل أخطاءً، والشركة الأخرى سيستمها قديم وثقيل.

الكفاءة واللا كفاءة



بعض من يهمل انتقاء واختيار الكفاءات قد لا يقبل في بعض الأحيان أن يكون من اختارهم أمناء على أمواله الشخصية، لكنه يُفِرط ويهمل دقة القرار في أموال الغير.

أليس التهاون والتراخي في تنصيب الأكفأ والأجدر على الكيانات التجارية والاقتصادية والمؤسسات يعتبر جريمة في حق كل أصحاب الحلال أو متلقي الخدمة؟

كيف يمكن أن يكون مجلس الإدارة لا يداوم بشكل منتظم، وبعضهم غائب عن المشهد على طول الخط، بينما الملتزم، من سوء الحظ، ليس بيده أي منصب أو مسؤولية!

بعض حالات الإهمال قد تلجأ إلى استخدام الوسائل الحديثة المسموح بها، لكنها مهما كانت فهي أقل درجة وأقل اهتماماً وأقل حرصاً، فمن ليس متفرغاً وليس على قدر المسؤولية فليقتص الحق من نفسه، فالمسؤولية أمانة وإنجاز وليست وجاهة.

قيل على قدر أهل العزم تأتي العزائم ... والقاعدة تقول ”إذا كان رب البيت بالداف ضارباً فشيمة أهل البيت كلهم (...).“.

من يحل محله ويبدأ دوامه عند شمس الظهيرة، فيكون الفريق المساند والموظفين من حوله في الكيان قد انتصف يومهم، وتبقى على انصرافهم ساعة أو ساعة ونصف، وبدأت قواهم تخور، فكيف ستمضي عجلة الإنجاز؟

فارق كبير بين من يمسك بمقاليد الإدارة وسيطر على كل كبيرة وصغيرة بالمعرفة والدراية، لكنه في ذات الوقت يكسر المركزية المقيتة والبغيضة والمُعيقة للإنجاز، مقارنة بمن لا يعلم شيئاً عن المؤسسة والكيان، فقط يتربص الراتب ويسأل عن المكافآت والمخصصات ونوعية السيارة وبدل السفر ورفاهيات المنصب ووجاهته.

مسؤولية المسؤوليات أن يكون المجلس الإشرافي أو الإداري أو التنظيمي أو التشغيلي على نفس القدر ونفس الكفاءة، وذات الدرجات العلمية، وبمواصفات لا تقبل التنازلات من أجل محاصصة أو ترضيات أو صداقات.

في عالم المال والأعمال والاقتصاد عموماً،
البناء والتشييد والتنمية والتأسيس يحتاج
إلى جهود ضخمة ومضنية ومتواصلة لمن
يريد الحفاظ على سمعة الكيان أو المؤسسة،
وهذا ينطبق على كل عمل اقتصادي ذو صلة
بالشأن المالي.

بعض الكيانات تكون «محظوظة» بكفاءة استثنائية نادرة، أمينة ونزيهة ومقدامة، وصاحبة رؤية وضمير وأخلاق.

أما كارثة الكوارث فهي أن يأتي بعد هذه الصفات والمميزات النادرة من هو عكسها تماماً، فيكون وبالأعلى على كل من له صلة بهذه المؤسسة.

نعم، التغيير سنة من سنن الحياة الطبيعية، لكن الكيانات الحيوية والمهمة والاستراتيجية تحتاج منهجية مختلفة وعناية أكثر، وذلك تجنباً للفجوات الكبيرة التي تطرأ على مستوى الكفاءات المتميزة التي يحل محلها من هو أقل قدرة وخبرة ودراية وحتى أمانة.

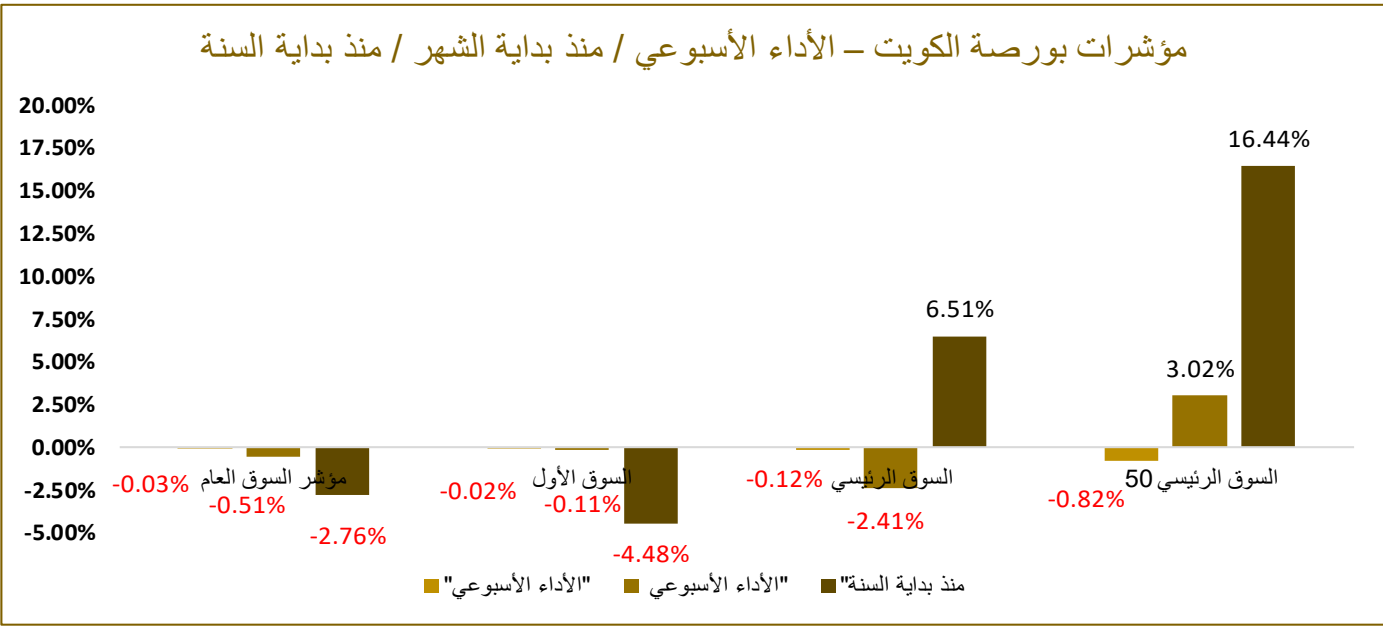
فارق كبير بين مسؤول كبير وقيادي
رفيع يبدأ دوامه منذ إشراقة الضوء
في السادسة صباحاً، وبين

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرّق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرّاب السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.



الأداء العام لبورصة الكويت							
الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار د.ك.)	النسبة إلى السوق (%)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون د.ك.)
	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	51.88	100.00%	42,686.92	11,036.53
		مؤشر السوق الأول	39	42.96	82.81%	19,121.86	7,443.67
		مؤشر السوق الرئيسي	100	8.92	17.19%	23,565.06	3,592.86
		مؤشر السوق الرئيسي 50	47	3.23	6.23%		



المؤشرات	المستوى الحالي للمؤشر	التغيير (%)	الأداء منذ بداية الأسبوع
مؤشر السوق العام	(246.02)	-2.76%	-0.03%
مؤشر السوق الأول	(425.85)	-4.48%	-0.02%
مؤشر السوق الرئيسي	540.78	6.51%	-0.12%
مؤشر السوق الرئيسي 50	1,428.54	16.44%	-0.82%

المؤشرات	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV	عائد التوزيعات (%)
مؤشر السوق العام	16.90	1.78	3.18%
مؤشر السوق الأول	18.41	1.94	3.00%
مؤشر السوق الرئيسي	11.33	1.21	4.20%
مؤشر السوق الرئيسي 50	11.51	1.47	2.57%

قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي										
القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير	التغيير (%)	القيمة السوقية		ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV
						القيمة السوقية للقطاع (مليون د.ك.)	النسبة إلى السوق (%)			
البنوك	9	2,075.10	2,069.86	5.24	0.25%	30,960.02	59.67%	1	19.21	1.99
الخدمات المالية	44	1,732.77	1,744.98	(12.21)	-0.70%	5,517.55	10.63%	2	14.24	1.23
العقار	29	2,022.89	2,043.57	(20.68)	-1.01%	4,281.48	8.25%	3	19.46	1.45
الاتصالات	4	1,399.72	1,406.14	(6.42)	-0.46%	4,280.36	8.25%	4	10.66	2.01
صناعية	19	745.52	754.44	(8.92)	-1.18%	2,460.08	4.74%	5	15.06	1.49
الخدمات الاستهلاكية	11	2,272.09	2,266.11	5.98	0.26%	1,654.32	3.19%	6	17.22	2.90
التأمين	8	2,127.12	2,119.82	7.30	0.34%	855.88	1.65%	7	9.89	1.01
الطاقة	6	1,904.70	1,773.42	131.28	7.40%	512.70	0.99%	8	14.32	1.44
مواد أساسية	3	804.06	837.38	(33.32)	-3.98%	452.97	0.87%	9	18.83	1.50
السلع الاستهلاكية	2	1,203.56	1,162.80	40.76	3.51%	364.19	0.70%	10	18.40	2.49
الرعاية الصحية	2	661.80	653.52	8.28	1.27%	317.07	0.61%	11	18.67	2.33
منافع	1	376.32	376.32	-	0.00%	157.30	0.30%	12	9.76	1.11
التكنولوجيا	1	5,165.25	5,478.07	(312.82)	-5.71%	71.00	0.14%	13	NM	NM

الأكثر 5 شركات انخفاضاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	كمية التداول منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك.)
الكويت	0.768	0.889	-13.61%	-29.12%	0.004	0.004
صكوك	0.079	0.084	-6.06%	-1.25%	25.94	2.11
اكتتاب	0.034	0.037	-5.75%	-8.02%	58.52	2.06
الأنظمة	0.710	0.753	-5.71%	441.98%	2.41	1.75
أولى تكافل	0.210	0.222	-5.41%	17.07%	4.03	0.86

الأقل 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	كمية التداول منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك.)
بيتك	0.775	0.774	0.13%	3.98%	63.37	48.82
وطني	0.815	0.806	1.12%	-12.24%	39.97	32.31
التخصيص	0.149	0.148	0.68%	28.00%	92.44	13.76
الصفاء	0.195	0.193	1.04%	-22.91%	65.52	12.81
وطني	0.136	0.136	0.00%	87.81%	78.35	10.67

الأكثر 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	كمية التداول منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك.)
بترولية	0.798	0.615	29.76%	42.88%	0.02	0.01
سينما	1.297	1.120	15.80%	-8.20%	0.01	0.01
فنادق	0.192	0.170	12.94%	-18.60%	0.94	0.18
الإماراتية	0.149	0.135	10.37%	4.20%	53.05	8.19
الخصوصية	0.271	0.250	8.40%	80.33%	27.48	7.35

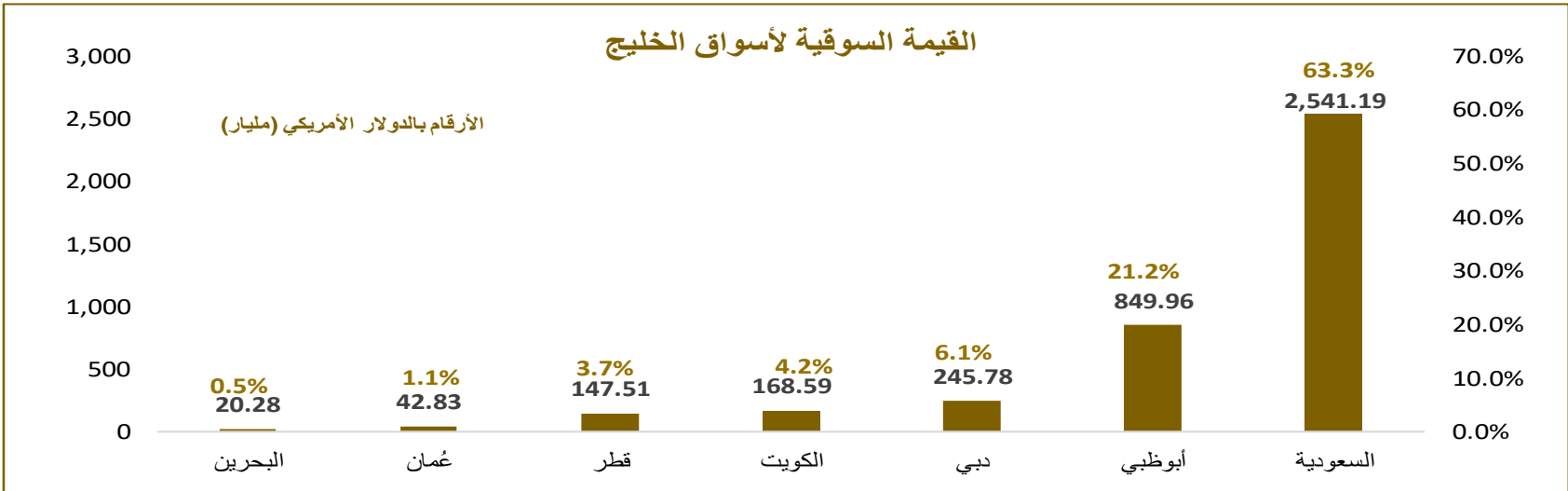
الأكثر 5 شركات نشاطاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	كمية التداول منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون د.ك.)
التخصيص	0.149	0.148	0.68%	28.00%	92.44	13.76
وطني	0.136	0.136	0.00%	87.81%	78.35	10.67
الصفاء	0.195	0.193	1.04%	-22.91%	65.52	12.81
بيتك	0.775	0.774	0.13%	3.98%	63.37	48.82
اكتتاب	0.034	0.037	-5.75%	-8.02%	58.52	2.06

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي										
الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (بالمليون \$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 23/07/2026	نسبة تغيير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغيير الأداء الشهري (%)	نسبة تغيير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة الدفترية P/BV
	مؤشر السوق العام	168.59	4.2%	8,907.60	8,661.58	-0.03%	-0.51%	-2.76%	16.90	1.78
	تاسي	2,541.19	63.3%	10,490.69	10,804.11	0.78%	0.04%	2.99%	14.80	1.79
	مؤشر قطر QE Index	147.51	3.7%	10,762.51	10,032.48	-0.70%	-2.04%	-6.78%	11.19	1.13
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	849.96	21.2%	9,992.72	9,840.64	0.61%	0.37%	-1.52%	13.70	2.20
	مؤشر دبي العام DFM-GI	245.78	6.1%	6,047.09	5,799.04	-1.64%	-2.63%	-4.10%	8.89	1.68
	مؤشر مسقط MSX 30	42.83	1.1%	5,866.80	7,122.31	-4.82%	-5.10%	21.40%	13.51	1.23
	مؤشر البحرين العام BASI	20.28	0.5%	2,066.54	1,966.84	-0.91%	-3.71%	-4.82%	7.41	0.76

شركة الساحل للتنمية والاستثمار
إدارة التداول

الخط الساخن 1899222
واتساب 1899222
بريد الكتروني cb@coast.com.kw

إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول



الإيرادات: أكثر البنود تأثيرًا في القوائم المالية

المعالجة المحاسبية والرقابية وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 15)

بقلم - د. علي عويد رخيص

خبير اقتصادي ومحاسبي

مؤسس ومدير عام - مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

عضو في نكسيا



تُعد الإيرادات من أهم البنود في القوائم المالية، فهي المؤشر الأول الذي يعتمد عليه المستثمرون، والمقرضون، والإدارة، والجهات الرقابية عند تقييم أداء المنشأة وقدرتها على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية. ولذلك فإن أي خطأ في الاعتراف بالإيرادات أو قياسها أو الإفصاح عنها قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية واتخاذ قرارات اقتصادية غير سليمة.

ولسنوات طويلة كانت ممارسات الاعتراف بالإيرادات تختلف من قطاع إلى آخر، مما أدى إلى تفاوت كبير في التطبيق المحاسبي بين الشركات. ومن هنا جاء المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 (الإيرادات من العقود مع العملاء) ليضع نموذجًا موحدًا يعتمد على انتقال السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل، بدلاً من الاعتماد على مجرد انتقال المخاطر والمنافع أو إصدار الفاتورة. ولا تقتصر أهمية هذا المعيار على المحاسبين فحسب، بل تمتد إلى المراجعين الخارجيين، والمراجعين الداخليين، وأعضاء لجان المراجعة، والجهات الرقابية، لما للإيرادات من أثر مباشر على الربحية، والضرائب، وتوزيعات الأرباح، ومؤشرات الأداء، والتقييم السوقي للمنشآت.

ونظرًا لأن الإيرادات تُعد من أكثر البنود عرضة للتلاعب المالي، فإن فهم متطلبات IFRS 15 وتطبيقها الصحيح يمثل خط الدفاع الأول لحماية مصداقية التقارير المالية وتعزيز ثقة المستثمرين.

لماذا تُعد الإيرادات أهم بند في القوائم المالية؟

تمثل الإيرادات نقطة البداية لقياس الأداء المالي، ويترتب عليها معظم مؤشرات الأداء الرئيسية، مثل:

- صافي الربح.
- هامش الربح.
- العائد على الأصول.
- العائد على حقوق الملكية.
- التدفقات النقدية المستقبلية.
- تقييم الشركات.

ولهذا السبب فإن أي تضخيم أو تأجيل أو تعجيل في الاعتراف بالإيرادات ينعكس مباشرة على نتائج الأعمال والمركز المالي.

ما هو IFRS 15؟

صدر معيار IFRS 15 بهدف توحيد أسلوب الاعتراف بالإيرادات لجميع القطاعات، مع الاعتماد على مبدأ جوهرى يتمثل في:

الاعتراف بالإيراد عند انتقال السيطرة على السلعة أو الخدمة إلى العميل، وبالقائمة التي تتوقع المنشأة استحقاتها مقابل الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

وقد حل هذا المعيار محل عدد من المعايير والتفسيرات السابقة، وأصبح المرجع الرئيس لمعالجة الإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء.

أهداف المعيار

يهدف IFRS 15 إلى:

- توحيد أسس الاعتراف بالإيرادات.
- زيادة قابلية مقارنة القوائم المالية.
- تعزيز الشفافية والإفصاح.
- الحد من الاجتهادات غير المبررة.
- توفير معلومات أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية.

النموذج المكون من خمس خطوات للاعتراف بالإيرادات

سيخصص لكل خطوة شرح تفصيلي مع أمثلة تطبيقية في الأقسام التالية من المقال:

1. تحديد العقد مع العميل.
2. تحديد التزامات الأداء.
3. تحديد سعر المعاملة.
4. توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء.
5. الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزام الأداء.

لماذا تُعد الإيرادات من أكثر البنود تعرضًا للتلاعب؟

من أبرز أسباب ذلك:

- الضغط لتحقيق الأرباح المستهدفة.
- تحسين المركز المالي أمام المستثمرين أو البنوك.
- زيادة المكافآت المرتبطة بالأداء.

- الوفاء بشروط التمويل والاتفاقيات.
- رفع القيمة السوقية للشركة.

ولهذا تُصنف الإيرادات ضمن البنود ذات المخاطر الجوهرية العالية في معظم عمليات المراجعة.

مؤشرات الإنذار المبكر (Red Flags)

من أهم المؤشرات التي تستدعي الفحص:

- نمو الإيرادات بصورة غير متناسبة مع التدفقات النقدية.
- ارتفاع المبيعات في الأيام الأخيرة من السنة المالية.
- زيادة الذمم المدينة بصورة تفوق نمو الإيرادات.
- كثرة القيود اليدوية على حسابات الإيرادات.
- ارتفاع المراجعات بعد نهاية الفترة المالية.
- عقود تتضمن شروطًا معقدة أو غير اعتيادية.
- منح خصومات كبيرة بعد الاعتراف بالإيراد.
- مبيعات لأطراف ذات صلة دون مبررات اقتصادية واضحة.

• اختلاف كبير بين هوامش الربح ومتوسط القطاع.

أخطاء شائعة في التطبيق

- الاعتراف بالإيراد قبل انتقال السيطرة.
- الاعتماد على إصدار الفاتورة فقط.
- عدم فصل التزامات الأداء المتعددة.
- تجاهل المقابل المتغير.
- إغفال تعديل العقد.
- الاعتراف بكامل الإيراد في العقود طويلة الأجل دون تقييم الوفاء بالتزامات الأداء.
- ضعف الإفصاح عن الأحكام والتقديرات الجوهرية.

ماذا يبحث عنه المراجع الخارجي؟

يركز المراجع على:

- فحص العقود مع العملاء.
- تقييم سياسات الاعتراف بالإيرادات.
- اختبار القطع الزمني (Cut-off).
- مراجعة المرتجعات والخصومات.
- مطابقة الإيرادات مع المستندات المؤيدة.
- إرسال المصادقات للعملاء عند الحاجة.
- مراجعة القيود اليدوية غير الاعتيادية.
- تحليل الاتجاهات ومؤشرات الأداء.
- اختبار الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق IFRS 15.

إجراءات رقابية مقترحة للإدارة

ينبغي على الإدارة:

- اعتماد سياسة مكتوبة للاعتراف بالإيرادات.
- مراجعة العقود قبل تسجيل الإيرادات.
- الفصل بين مسؤوليات البيع والفوترة والتحصيل والتسجيل.

- إجراء مراجعات دورية للقيود اليدوية.
- مراقبة المؤشرات غير الاعتيادية في نهاية الفترات المالية.
- تدريب الموظفين على متطلبات IFRS 15.

مثال عملي

الحالة: أبرمت شركة عقدًا لبيع معدات مع تقديم خدمة صيانة لمدة سنتين مقابل مبلغ إجمالي. المعالجة الصحيحة: لا يجوز الاعتراف بكامل قيمة العقد كإيراد عند التسليم، بل يجب توزيع المقابل بين بيع المعدات وخدمة الصيانة والاعتراف بإيراد كل التزام أداء في توقيته المناسب.

أثر الأخطاء في الاعتراف بالإيرادات

قد تؤدي الأخطاء إلى:

- تضليل مستخدمي القوائم المالية.
- إظهار أرباح غير حقيقية.
- قرارات استثمارية وتمويلية خاطئة.
- ملاحظات جوهرية من المراجع الخارجي.
- مساءلة قانونية أو تنظيمية في بعض الحالات.
- فقدان ثقة المستثمرين والجهات الرقابية.

توصيات مهنية

- تحديث سياسات الإيرادات بما يتوافق مع IFRS 15.
- مراجعة العقود ذات الطبيعة المعقدة من قبل مختصين.
- تعزيز الرقابة الداخلية على دورة الإيرادات.
- إجراء مراجعات تحليلية دورية للإيرادات والذمم المدينة.
- توثيق جميع الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية.
- الإفصاح الكامل والواضح عن السياسات والأحكام المهمة.

الخاتمة

تمثل الإيرادات حجر الأساس في تقييم الأداء المالي لأي منشأة، ولذلك فإن تطبيق متطلبات IFRS 15 بصورة صحيحة لا يقتصر على الالتزام بمعيار محاسبي، بل يُعد عنصرًا رئيسًا في تعزيز جودة التقارير المالية، وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة، وحماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح. ومن هنا فإن نجاح المنشآت لا يقاس فقط بحجم الإيرادات المحققة، وإنما بسلامة الاعتراف بها، وعدالة قياسها، وصدق الإفصاح عنها. وكلما ارتفع مستوى الالتزام بالمعيار، ازدادت موثوقية القوائم المالية وتعززت الثقة في نتائج الأعمال.

تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

«الشال» بنك الكويت المركزي مؤسسة مهنية ربما الأفضل في إقليمنا

علاج بيئة الأعمال
وتحويلها إلى
جاذبة مشروع
دولة تتناغم فيه
خطوات الإصلاح

الاستثمار المباشر
في غاية الأهمية
لأنه طويل الأجل
ومستقر وينتج
سلع وخدمات

الاستثمار الأجنبي المباشر – أونكتاد وبنك الكويت المركزي

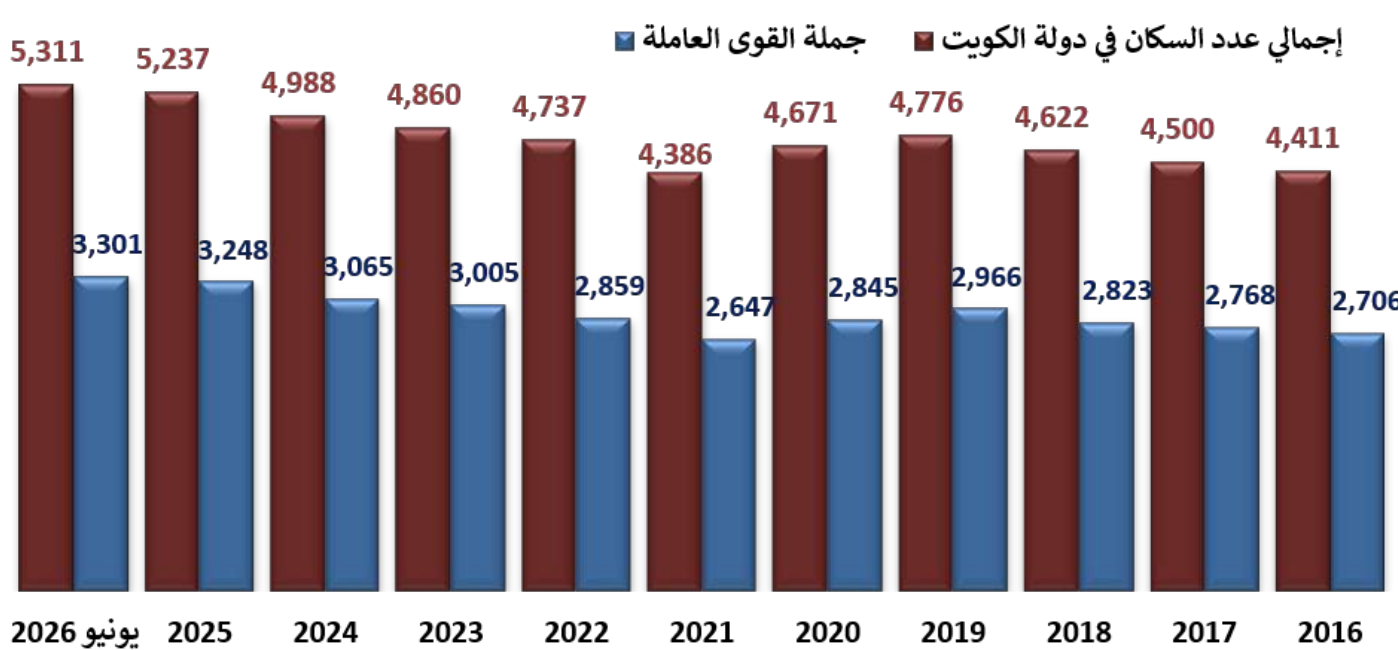
صدر تقرير الأونكتاد حول الاستثمار العالمي في 7 يوليو 2026، واستعرضنا أرقامه في فقرة من تقريرنا رقم 28 للأسبوع الفائت والذي نشر يوم الأحد الموافق 19 يوليو 2026، ولأن بنك الكويت المركزي مؤسسة مهنية وربما الأفضل في إقليمنا، ولأن له رأي مختلف حول أرقام تقرير الأونكتاد، نعتقد أنه من الضروري نقاش رأيه.

يذكر بنك الكويت المركزي في بيانه الصحفي بتاريخ 19 يوليو 2026 بأن تدفقات رأس المال للاستثمار المباشر الخارجة من الكويت بلغت في عام 2025 نحو 915 مليون دينار كويتي، أو نحو 3 مليار دولار أمريكي، والداخلية كانت 126.4 مليون دينار كويتي أو نحو 412.4 مليون دولار أمريكي. ولا بأس من الاختلاف مع بنك الكويت المركزي وهو مؤسسة نحترمها ون دعم استقلاليتها، وسبق لنا أن اختلفنا معها حول توقف تبعية حركة أسعار الفائدة على الدينار الكويتي لحركة أسعار الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي واتفقنا معها في كثير من الحالات الأخرى، وفي حالتي الاختلاف، قد نكون الجانب المخطئ، وإن تبين ذلك، فإن اعتذارنا مستحق. ولأن الجدل حول سلامة الأرقام من عدمها قد يكون صعب على الفهم للقارئ غير المختص، لذا لا بأس من استعراض وجهة نظرنا في نقاط منفصلة كالتالي:

أولاً: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" مؤسسة دولية ليس لها موقف ضد أو مع الكويت وأرقامها تشمل كل العالم، ولم نقرأ يوماً عن تحدٍ حقيقي لسلامة تلك الأرقام من أي دولة، ورغم ذلك، إن كان لبنك الكويت المركزي رأي مخالف، يفترض أن يخاطب الأونكتاد لتصدر تعديل جوهري على أرقامها، فهي المصدر وليس من علق على تلك الأرقام، سواء كان الشال أو غيرها.

ثانياً: لنفترض أن اعتراض بنك الكويت المركزي حول عدم صحة أرقام الأونكتاد عن عام 2025 اعتراض صحيح، أو

تعداد السكان والعمالة في الكويت 2016 - يونيو 2026



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية PACI

رابعاً: وبالعودة إلى أرقام عام 2025، كانت هناك طفرة في رقم رأس المال للاستثمار المباشر الخارج ببلوغه نحو 36 مليار دولار أمريكي، بينما لم يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل 497 مليون دولار أمريكي، أي أن الفجوة بين الخارجة والداخلية هائلة ويحدود 35.5 مليار دولار أمريكي، وهي فجوة لن يصلحها تعديل إن كانت أولية، وقد تكون الطفرة لسبب غير متكرر مثل حالة فريدة لنزوح رأس مال مباشر رئيسي، ولكنها تستحق البحث والتدقيق.

خامساً: وأخيراً، لنا مأخذ رئيسي على بيان بنك الكويت المركزي ناتج عن الخلط بين تدفقات الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر مما أعطى انطباعاً بأن هناك نحو 11.8 مليار دولار أمريكي دخلت الكويت، وبينما الرقم صحيح، إلا أنه يخلق فهماً خاطئاً لدى القارئ غير المختص.

أنها أرقام أولية قابلة للتعديل، تبقى أرقام الأونكتاد للسنوات الأربع (2021 – 2024) متسقة مع أرقام 2025 ونهاية، أي غير أولية. فأرقام الأونكتاد تشير إلى أن تدفقات الاستثمار المباشر الخارجة من الكويت في 2021 بلغت نحو 4.7 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2022 نحو 24.6 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2023 بلغت نحو 11.2 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2024 نحو 10.3 مليار دولار أمريكي.

ثالثاً: ذلك يعني أن إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الخارجة في السنوات الأربع المذكورة بعد استثناء عام 2025، بلغت 50.8 مليار دولار أمريكي، مقابل تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بنحو 4.1 مليار دولار أمريكي، أي أن العجز أو الفجوة السالبة بين الرقمين هي 46.7 مليار دولار أمريكي لصالح الخارجة.



سيولة بورصات الخليج السبع انخفضت فقط بنسبة 1.9% النصف الأول

307.6 مليار دولار قيمة سيولة الأشهر الستة الأولى من 2026 لأسواق الخليجية

حركة السيولة والأسعار لبورصات إقليم الخليج							
تغير مؤشرات الأسواق	النسبة من الإجمالي		التغير		القيمة (السيولة) - ألف دولار أمريكي		الأسواق الخليجية
	النصف الأول 2026	النصف الأول 2025	النسبة	القيمة	النصف الأول 2026	النصف الأول 2025	
بورصة مسقط	5.9%	0.8%	654.8%	15,620,736	18,006,249	2,385,513	
سوق دبي	10.6%	7.4%	40.4%	9,356,265	32,527,961	23,171,696	
بورصة قطر	4.5%	4.2%	4.3%	567,074	13,724,213	13,157,139	
سوق أبوظبي	15.1%	15.6%	-4.6%	-2,267,418	46,575,471	48,842,889	
السوق السعودي	53.5%	58.5%	-10.4%	-19,071,993	164,419,445	183,491,438	
بورصة الكويت	10.4%	13.1%	-22.2%	-9,146,036	32,030,269	41,176,304	
بورصة البحرين	0.1%	0.4%	-77.8%	-992,603	282,536	1,275,138	
			-1.9%	-5,933,974	307,566,143	313,500,117	الإجمالي



والكويت، وبدرجة أقل سيولة سوق أبوظبي، في المقابل كان هناك ارتفاع في سيولة البورصات الثلاثة الأخرى. أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب بورصة مسقط وبحدود 654.8% مقارنة بسيولة النصف الأول 2025، وحقق مؤشرها أعلى المكاسب في الإقليم وبنحو 27.9%. ثاني أعلى ارتفاع نسبي حققه سوق دبي وبنحو 40.4%، بينما خالف مؤشره مسار سيولته وحقق خسائر بنسبة 1.5%-. وحقت بورصة قطر أقل ارتفاع نسبي في السيولة بنحو 4.3%، فيما حقق مؤشرها أعلى الخسائر وبنحو 4.8%-. وفي الجانب الآخر، انخفضت سيولة بورصة البحرين بنحو 77.8%-. ومعها فقد مؤشرها نحو 1.2%-. أي أقل الخسائر في الإقليم. تليها بورصة الكويت بانخفاض سيولتها بنسبة 22.2%-. مع انخفاض مؤشرها بنسبة 2.3%-. وجاءت سيولة السوق السعودي منخفضة بنسبة 10.4%-. مع مخالفة سيولته مسار مؤشره وتحقيقه مكاسب بحدود 2.9%. وأخيراً، جاء سوق أبوظبي في المرتبة الرابعة من حيث الانخفاض النسبي في سيولته وبنحو 4.6%-. ووافق مؤشره مسار سيولته وحقق خسائر بنحو 1.9%-. ذلك يعني أن أربعة أسواق في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما خالفت ثلاثة أسواق مسار سيولتها مع مسار مؤشراتها.

وارتفع عدد العاملين الكويتيين بنحو 4.6 ألف عامل ليبلغ عددهم نحو 495.7 ألف عامل، مرتفعاً من نحو 491.1 ألف عامل في نهاية يونيو 2025. وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 397.2 ألف، أي ما نسبته 80.1% من إجمالي عدد العاملين الكويتيين. ويعتقد أن بطالة الكويتيين السافرة قد ارتفعت قليلاً إلى نحو 31.8 ألف عامل، أي ما نسبته 6.4% من المجموع الكلي للعمالة الكويتية في نهاية يونيو 2026 مقارنة بنحو 30.7 ألف عامل أو ما نسبته 6.2% في نهاية يونيو 2025. وبلغ إجمالي عدد العاملين (كويتيين وغير كويتيين) في القطاع الحكومي نحو 531.6 ألف عامل أي ما نسبته 16.1% تقريباً من حجم السكان الكلي، وبلغت نسبة الكويتيين من العاملين في القطاع الحكومي نحو 74.7% من جملة العاملين في القطاع العام.

سيولة بورصات الخليج – النصف الأول 2026
انخفض إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع من مستوى 313.5 مليار دولار أمريكي في النصف الأول 2025 إلى مستوى 307.6 مليار دولار أمريكي في النصف الأول 2026، أي حققت السيولة انخفاضاً بحدود 1.9%-. ومعظم ذلك الانخفاض جاء من التراجع الكبير في حجم السيولة بالسوق السعودي، رغم أن نسبة انخفاضها لم تكن الأعلى، ومزيد من الانخفاض كان من نصيب سيولة بورصتي البحرين

فالاستثمار المباشر استثمار في غاية الأهمية لأنه طويل الأجل ومستقر وينتج سلع وخدمات ويخلق فرص عمل مواطنة، بينما الاستثمار غير المباشر جيد على المدى القصير ولكنه لا يستوطن وقد ينسحب في أي وقت ويسبب مخاطر مثل الاستثمار ثم الانسحاب السريع من البورصة المحلية، لذلك يدعى بالأموال الساخنة وأهم أزماته كانت أزمة نمور آسيا في شهر أكتوبر من عام 1997. وما دام قد تمت الإشارة إلى حجم الاستثمار غير المباشر الداخل، كان من المفروض ذكر رقم الاستثمار غير المباشر الخارج من الكويت مثل الاستثمار في الأسهم والسندات والودائع حول العالم، وقد تكون فجوته أوسع.

وفي خلاصة، إن قامت «الأونكتاد» بمراجعة أرقامها وتعديلها جوهرياً لحقبة السنوات الخمس الفائتة، لن نتردد في كتابة توصيف مختلف، وربما إيجابي، لبيئة الأعمال المحلية، عدا عن ذلك، فالأفضل هو التعامل مع واقع الأرقام المتوفرة والاعتراف بمرض بيئة الأعمال والبدء بالعلاج حتى لا تصبح تكلفة العلاج أعلى واحتمالات نجاحه أدنى. فما ذكرنا ليس فيه انتقاد لهيئة محلية بعينها شاملاً هيئة الاستثمار المباشر، علاج بيئة الأعمال وتحويلها إلى جاذبة مشروع دولة تتناغم فيه خطوات الإصلاح بين كل مؤسساتها.

السكان والعمالة – يونيو 2026

أصدرت الهيئة العامة للمعلومات المدنية آخر البيانات التفصيلية عن إحصاءات السكان والعمالة في نهاية يونيو 2026، وتذكر أن عدد السكان الإجمالي في الكويت قد بلغ في نهاية يونيو 2026 نحو 5.311 مليون نسمة، أي سجل تعداد السكان في نصف عام نمواً بنحو 1.4% أو زيادة مطلقة بنحو 73.6 ألف نسمة مقارنة مع نهاية عام 2025 البالغ 5.237 مليون نسمة. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق ارتفاعاً بنسبة 5.0% خلال عام 2025 ونحو 2.6% خلال عام 2024.

وقد ارتفع عدد السكان الكويتيين خلال النصف الأول من عام 2026 بنحو 4.8 ألف نسمة، أي بنسبة 0.3% ليلبلغ إجمالي عددهم نحو 1.568 مليون نسمة، بعد نمو سالب في عام 2025 بنحو 0.3%-.، مقابل معدل نمو موجب بحدود 2.1% للسنوات 2016 – 2024، كما تراجعت نسبة الكويتيين من جملة السكان من نحو 30.4% في نهاية النصف الأول عام 2025 إلى نحو 29.5%. ويفوق عدد الذكور الكويتيين البالغ نحو 785.5 ألفاً قليلاً عدد الإناث البالغ نحو 782.2 ألفاً، وارتفع عدد السكان غير الكويتيين بنحو 68.8 ألف نسمة، أي بمعدل ارتفاع قارب نسبته 1.9%، ليلبلغ عددهم نحو 3.743 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال الفترة من 2016 إلى يونيو 2026 بلغ نحو 2.1%.

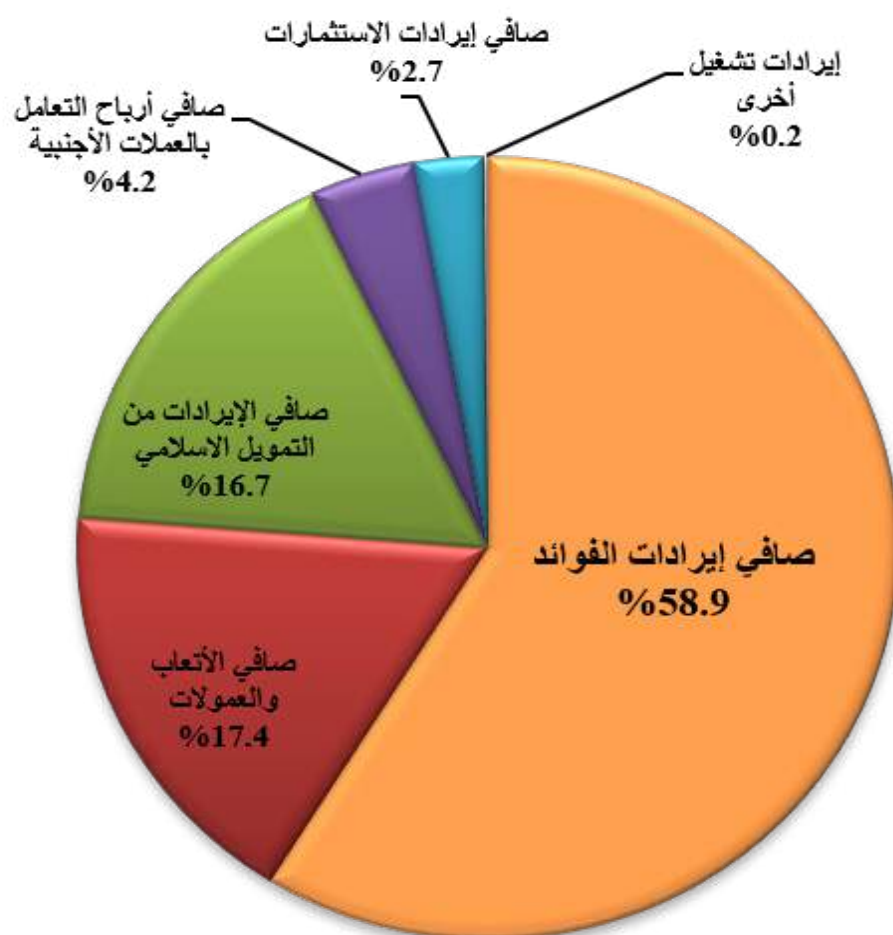
بلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 3.301 مليون عامل أي ما نسبته نحو 62.2% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للعاملين للكويتيين نحو 31.6% من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين قد بلغت نحو 75.0%. وعند مقارنتها مع نهاية يونيو 2025، نجد نسبة العاملين الكويتيين من مجموع عدد العاملين في الكويت قد انخفضت من نحو 15.6% إلى نحو 15.0% في يونيو 2026، أي أنها واصلت الانخفاض تدريجياً منذ عام 2021 عندما بلغت ذروتها نحو 18.1% خلال آخر 25 سنة، وانخفضت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 48.9% في نهاية الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بعد أن كانت عند 49.3% في نهاية يونيو 2025، وبلغت نسبة عمالة الإناث من جملة العمالة في الكويت نحو 30.7%.





نتائج بنك الكويت الوطني – النصف الأول 2026

الإيرادات التشغيلية في النصف الأول 2026



38.0%. ووفقاً لتقديرات الشال، وبافتراض استثناء تأثير جميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، يصبح الارتفاع في المصروفات التشغيلية من نحو 176.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 186.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 5.7%.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات

بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 12.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.3%، وصولاً إلى نحو 252.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 240.2 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2025، وتحقيق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الإيرادات نحو 38.2% مقارنة بنحو

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للنصف الأول من عام 2026، وأشارت النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 347.4 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 10 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3.0% مقارنة بنحو 337.4 مليون دينار كويتي حققها في النصف الأول من عام 2025. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميته نحو 324.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 315.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بنحو 9.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 3.0%. ويعود الارتفاع في ربحية البنك، إلى ارتفاع الربح التشغيلي بقيمة أعلى من ارتفاع مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة (جملة المخصصات)، إضافة إلى انخفاض قيمة الضرائب. وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 30.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 4.8%، حين بلغ نحو 662 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 631.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وحقق بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) ارتفاعاً بنحو 21.1 مليون دينار كويتي، وارتفعت معه مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المراقبة) بقيمة 14.8 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 6.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 1.7%، ليصل إلى 389.8 مليون دينار كويتي مقابل 383.3 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الفائت. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 110.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 106.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) إلى نحو 500.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 489.7 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 10.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.2%. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بالمطلق



البيان	2026/06/30	2025/06/30	التغير		
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%	
مجموع الموجودات	46232823	43648267	2584556	5.9%	↑
مجموع المطلوبات	40610546	38369685	2240861	5.8%	↑
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	4533604	4232135	301469	7.1%	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	661969	631379	30590	4.8%	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	252937	240157	12780	5.3%	↑
المخصصات (إفراج)	6438	10280-	16718	162.6%	↑
الضرائب	55174	64067	8893-	13.9%	↓
صافي الربح	324783	315261	9522	3.0%	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	1.5%	1.6%			↓
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	14.3%	15.1%			↓
**العائد على معدل رأس المال	77.5%	79.1%			↓
ربحية السهم الواحد (فلس)	34	33	1	3.0%	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	806	999	193-	19.3%	↓
*مضاعف السعر على ربحية السهم (/)	11.9	15.1			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (/)	1.6	2.1			

✳️ المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2026 على أساس سنوي.

✳️✳️ تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية يونيو 2026.

المحققة في نهاية الفترة المماثلة من عام 2025 والبالغة نحو 33 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 11.9 ضعف مقارنة بنحو 15.1 ضعف (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد

(EPS) وبنحو 3.0% مقابل انخفاض سعر السهم وبنحو 19.3%- مقارنة بنهاية يونيو 2025. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.6 ضعف مقابل 2.1 ضعف.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع التاسع والعشرون	الأسبوع الثامن والعشرون	التغير
	23/07/2026	16/07/2026	%
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	696.5	694.2	0.3%
مؤشر السوق العام	8626.9	8679.2	-0.6%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	326196003	339841559	
المعدل اليومي (د.ك)	65239201	67968312	-4.0%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1330589096	1451967699	
المعدل اليومي (أسهم)	266117819	290393540	-8.4%
عدد الصفقات	89298	95328	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	17860	19066	-6.3%

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي الشركات
بيت التمويل الكويتي	48818261 دينار كويتي	15.0%
بنك الكويت الوطني	32312582	9.9%
شركة التخصيص القابضة	13755350	4.2%
شركة الصفاة للاستثمار	12809493	3.9%
الشركة الوطنية العقارية	10674523	3.3%
الإجمالي	118370209	36.3%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي القطاعات
قطاع الخدمات المالية	105047769 دينار كويتي	32.2%
قطاع البنوك	97179008	29.8%
قطاع العقار	52150438	16.0%
قطاع الصناعة	34070785	10.4%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	15317679	4.7%

	الأسبوع التاسع والعشرون	الأسبوع الثامن والعشرون
	23/07/2026	16/07/2026
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	13	8
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	14	14
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	2	7
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 696.5 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 2.3 نقطة ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 41.1 نقطة أي ما يعادل 5.6%- عن إقفال نهاية عام 2025.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		23/07/2026	2026/07/16	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	758.8	750.2	1.1	903.2	(16.0)
2	بنك الخليج	364.0	368.2	(1.1)	352.6	3.2
3	البنك التجاري الكويتي	558.5	557.4	0.2	583.5	(4.3)
4	البنك الأهلي الكويتي	228.1	227.2	0.4	245.7	(7.2)
5	بنك الكويت الدولي	334.1	332.8	0.4	347.4	(3.8)
6	بنك برقان	321.4	323.2	(0.6)	361.3	(11.0)
7	بيت التمويل الكويتي	4,505.3	4,499.3	0.1	4,402.9	2.3
	قطاع البنوك	856.9	852.6	0.5	927.0	(7.6)
8	شركة التسهيلات التجارية	196.3	196.3	0.0	208.6	(5.9)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,494.8	1,520.0	(1.7)	1,778.8	(16.0)
10	شركة الاستثمارات الوطنية	324.7	329.7	(1.5)	380.0	(14.6)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	276.0	275.7	0.1	275.0	0.4
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	103.1	104.7	(1.5)	93.1	10.7
	قطاع الاستثمار	317.1	320.1	(0.9)	351.1	(9.7)
13	شركة الكويت للتأمين	130.1	131.8	(1.3)	140.0	(7.1)
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,041.2	1,016.0	2.5	720.1	44.6
15	الشركة الأهلية للتأمين	333.3	328.6	1.4	363.3	(8.3)
16	شركة وربة للتأمين	209.4	213.1	(1.7)	220.7	(5.1)
	قطاع التأمين	342.4	338.1	1.3	300.2	14.1
17	شركة عقارات الكويت	784.0	793.2	(1.2)	840.2	(6.7)
18	شركة العقارات المتحدة	709.7	719.6	(1.4)	650.8	9.1
19	الشركة الوطنية العقارية	550.4	550.4	0.0	291.4	88.9
20	شركة الصالحية العقارية	1,865.0	1,860.4	0.2	1,827.7	2.0
	قطاع العقار	567.8	571.8	(0.7)	507.1	12.0
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	353.1	357.8	(1.3)	473.4	(25.4)
22	شركة أسمنت الكويت	601.5	631.6	(4.8)	640.7	(6.1)
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	673.5	683.9	(1.5)	839.3	(19.8)
	قطاع الصناعة	361.3	369.3	(2.2)	445.5	(18.9)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	814.1	703.0	15.8	941.6	(13.5)
25	شركة أجيليتني للمخازن العمومية	1,129.7	1,121.9	0.7	1,098.5	2.8
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,137.4	1,131.1	0.6	881.4	29.0
27	شركة سنجي القابضة	114.9	121.3	(5.3)	107.9	6.5
	قطاع الخدمات	947.4	931.6	1.7	808.3	17.2
28	شركة نقل وتجارة المواشي	100.8	100.0	0.8	90.8	11.0
	قطاع الأغذية	439.2	439.0	0.0	436.8	0.5
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	963.9	1,000.7	(3.7)	1,000.7	(3.7)
	الشركات غير الكويتية	194.8	196.6	(0.9)	196.6	(0.9)
	مؤشر الشال	696.5	694.2	0.3	737.6	(5.6)

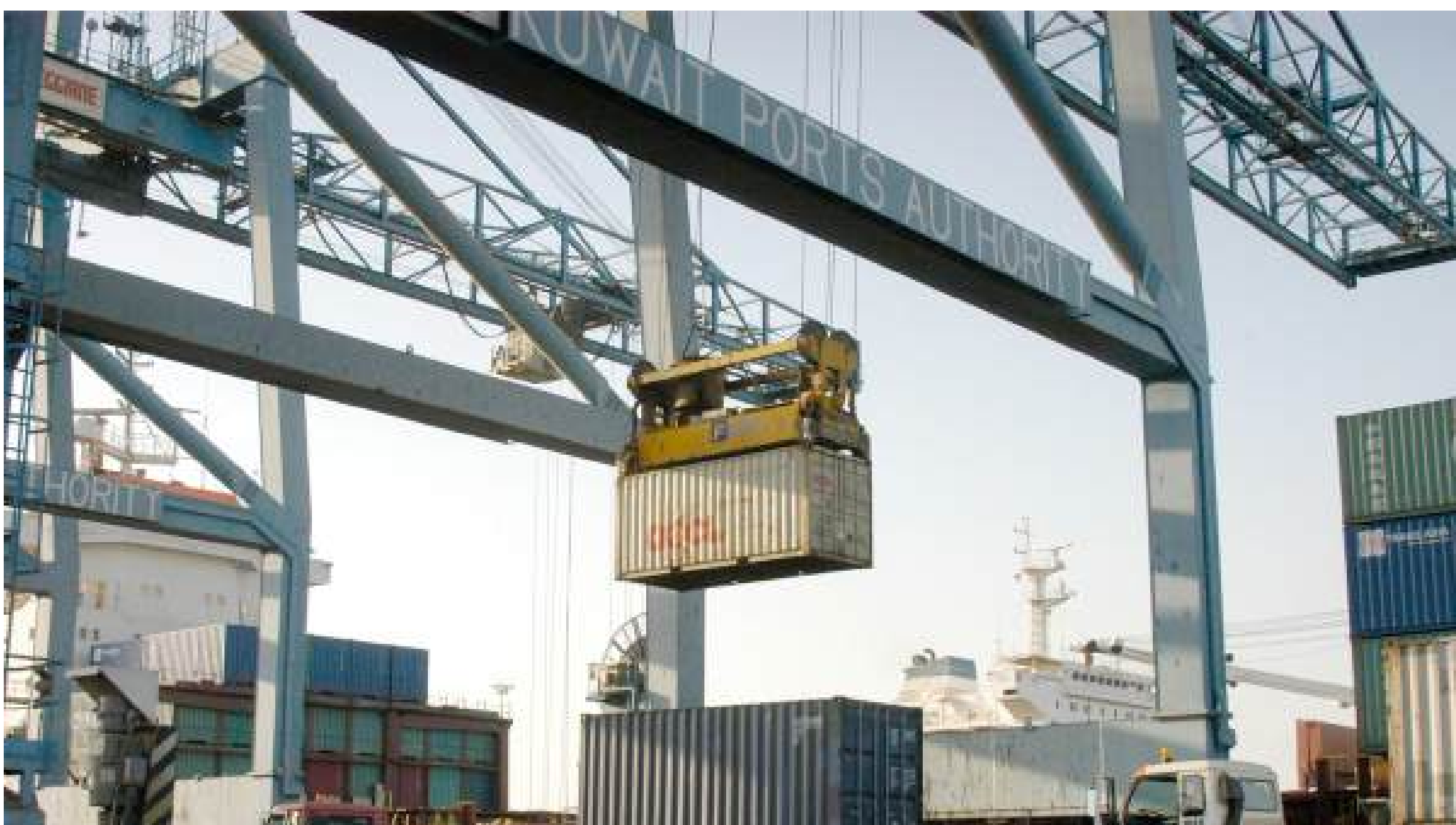
مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).



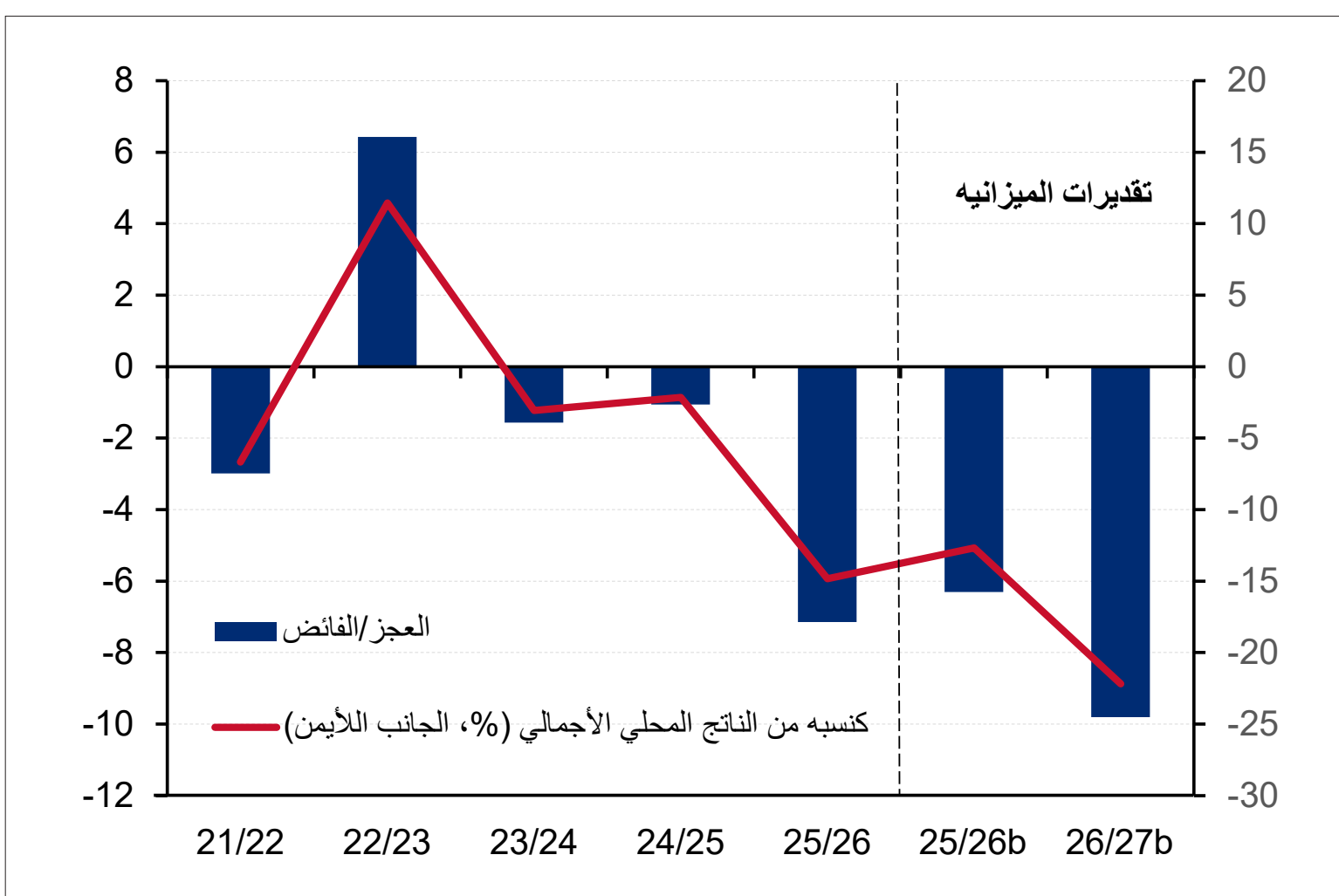
بنك الكويت الوطني

الإيرادات غير النفطية ارتفعت 6% على أساس سنوي

إجراءات رفع رسوم الخدمات وزيادة إيجارات أملك الدولة عزز المداخيل الأخرى



الرسم البياني 1: وضع المالية العامة



المصدر: وزارة المالية

السنة المالية 2020/2021 التي تأثرت بالجائحة. ويعود ذلك بشكل كامل تقريباً لانخفاض الإيرادات النفطية، التي هبطت بنسبة حادة بلغت 30% مقارنة بالعام السابق، لتسجل 13.6

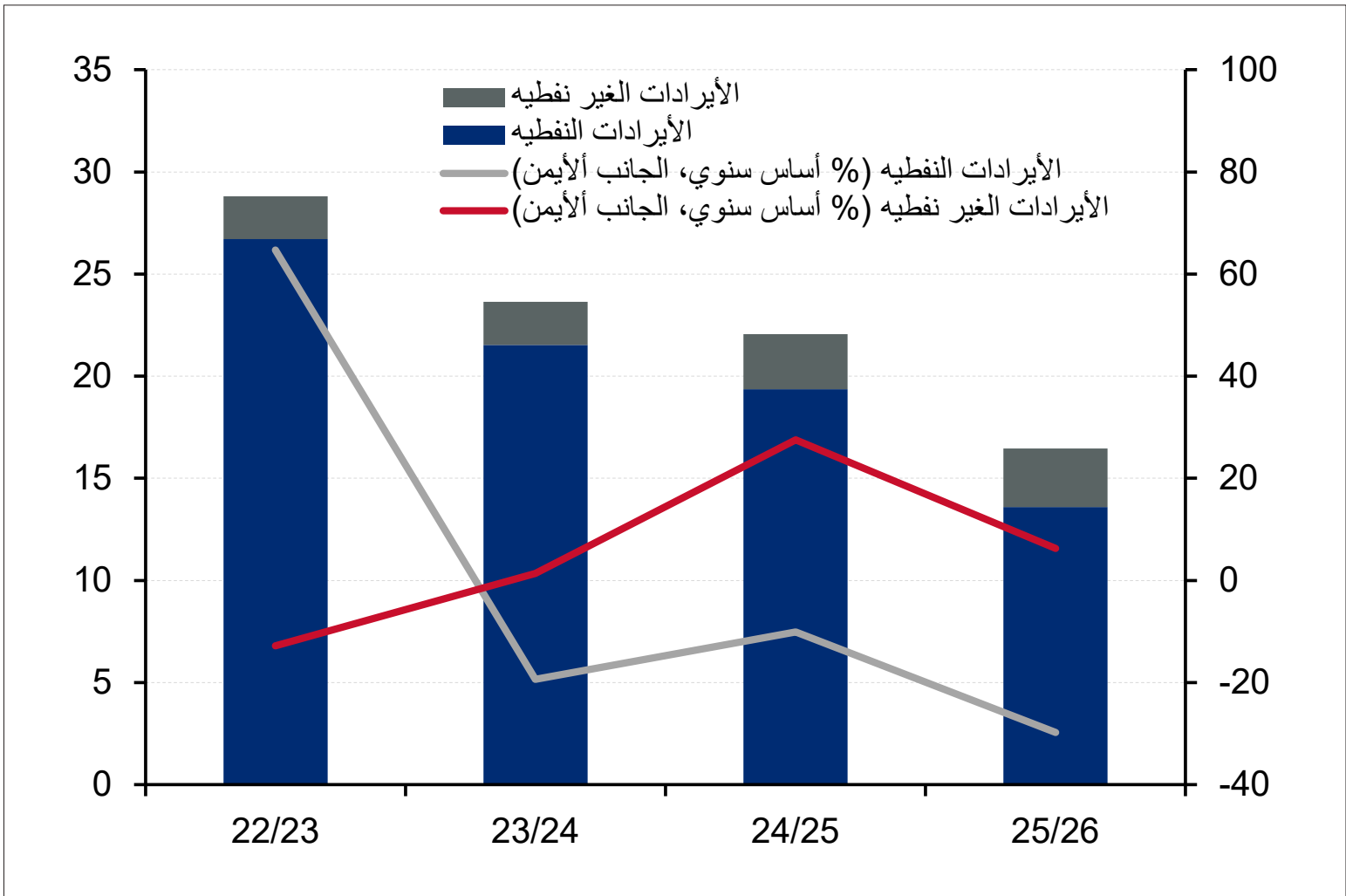
أبرز ما يلفت الانتباه في هذه البيانات، إلى جانب الزيادة الكبيرة في العجز، هو الانخفاض الحاد في إجمالي الإيرادات، والذي بلغ 25% على أساس سنوي، وهو أكبر تراجع منذ

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني : كشف الحساب الختامي للدولة للسنة المالية المنتهية (2025/2026) عن اتساع عجز المالية العامة إلى 7.1 مليار دينار في السنة المالية 2025/2026 مقارنة بنحو 1.1 مليار دينار في السنة المالية السابقة، وهو مستوى كبير وغير متوقع (يُقدَّر بنحو 15% من الناتج)، ويُعد الأوسع منذ السنة المالية 2020/2021 التي تأثرت بجائحة كورونا. كما تجاوز هذا العجز تقديرات الحكومة نفسها في الموازنة بنحو 800 مليون دينار. ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى الانخفاض الملحوظ في الإيرادات النفطية، الناتج عن تباطؤ إلغاء تخفيضات الإنتاج التي أقرتها مجموعة الأوبك+ مقارنة بالتوقعات، إضافة إلى اضطرابات صادرات النفط الناجمة عن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران. وفي المقابل، لم يكن ارتفاع الإنفاق الحكومي عاملاً رئيسياً، إذ جاء الإنفاق الفعلي قريباً من المستويات المعتمدة في الموازنة العامة. أما الإيرادات غير النفطية فواصلت نموها، لكنها بقيت عند مستويات منخفضة نسبياً. وعلى صعيد الإنفاق، فإن الزيادة الهامشية البالغة نحو 2% على أساس سنوي تعكس نهجاً حكومياً منضبطاً إضافة إلى الأثر الإيجابي لتراجع مصروفات الدعم نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال عام 2025. وكان ارتفاع الإنفاق الرأسمالي تطوراً إيجابياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية، إلا أنه بقي عند مستويات منخفضة تاريخياً. وبوجه عام، تؤكد النتائج المالية استمرار تعرض المالية العامة للدولة إلى إيرادات النفط المتقلبة، والحاجة لتسريع خطط الضبط المالي والإصلاحات الاقتصادية، لا سيما في ظل بيئة جيوسياسية إقليمية تتسم بتزايد عدم اليقين.

بوادر إيرادية إيجابية لتطبيق ضريبة الأراضي البيضاء

وضريبة دخل الشركات متعددة الجنسيات بنسبة 15%

الرسم البياني 2: الإيرادات العامة



المصدر: وزارة المالية

الجدول 1: الحساب الختامي للحكومة

(مليار دينار كويتي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الموازنة العامة		الحساب الختامي		26/25 السنة المالية	
سنة مالية		سنة مالية			
26/25	24/25	25/26	(% النمو السنوي)	النسبة المئوية مقابل الموازنة	
18.2	22.1	16.5	-25.4	-9.7	إجمالي الإيرادات
15.3	19.4	13.6	-29.8	-11.2	إيرادات النفطية
2.9	2.7	2.9	6.3	-2.0	الإيرادات غير النفطية
24.5	23.1	23.6	2.1	-3.8	إجمالي الإنفاق
22.3	21.6	21.8	1.0	-2.1	التفقات الجارية
15.1	14.3	15.0	4.9	-0.5	تعويزات العاملين
4.4	4.6	4.2	-8.0	-4.4	الإعانات
2.8	2.7	2.6	-4.0	-7.6	مصروفات وتحويلات أخرى
2.2	1.5	1.8	17.2	-20.7	الإنفاق الرأسمالي
-6.3	-1.1	-7.1	-	-	عجز/ فائض الميزانية
68	80	69	-13.8	-14.7	سعر خام التصدير الكويتي (دولار/ برميل)
2.50	2.41	2.40	-0.5	-4.0	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)

المصدر: وزارة المالية

ستاندرد آند بورز (S&P) ووكالة موديز (Moody's) تصنيف الكويت السيادي عند AA- وA1، على التوالي، مستندتين في ذلك إلى قوة الاحتياطات الخارجية للدولة.

أصوله السائلة غير معلنه. ورغم تزايد الضغوط المالية، ولا سيما بسبب الصراع في منطقة الخليج، فإن مستويات الدين ما زالت ضمن حدود يمكن إدارتها. وقد أكدت كل من وكالة

مليار دينار، أي أقل بكثير من 11% من التقديرات الواردة في الموازنة. ويُعد ذلك أمراً غير معتاد نظراً إلى أن الموازنة غالباً ما تستند لافتراضات متحفظة بشأن أسعار النفط ومستويات الإنتاج. وفي حين أن متوسط سعر النفط الفعلي خلال السنة المالية 2025/2026 جاء متوافقاً لحد كبير مع السعر المفترض في الموازنة والبالغ 69 دولاراً للبرميل، فإن تقديرات الإنتاج النفطي كانت أعلى من الواقع بفارق ملحوظ. ويُعزى ذلك إلى قرار منظمة الأوبك+ تأجيل زيادة الإنتاج خلال الربع الأول من السنة للحد من احتمالات فائض المعروض في ظل ضعف الأسعار، ثم إلى إغلاق إيران لمضيق هرمز في شهر مارس، وهو ما أثر سلباً في إيرادات الكويت من صادرات النفط.

وفي المقابل، واصلت الإيرادات غير النفطية تحسنها، مرتفعة بنسبة 6% على أساس سنوي، لتسجل بذلك ثالث زيادة سنوية متتالية. ويعود هذا الأداء للجهود المستمرة لتعزيز الموارد غير النفطية عبر إجراءات كرفع رسوم الخدمات وزيادة إيرادات إيجارات أملاك الدولة. ويأتي ذلك عقب تطبيق ضريبة الأراضي البيضاء وضريبة دخل الشركات متعددة الجنسيات بنسبة 15%، والتي من المتوقع أن تظهر آثارها في حسابات السنة المالية 2026/2027. ومن المرجح اتخاذ خطوات إضافية في هذا المجال خلال المدى القريب إلى المتوسط، بما في ذلك احتمال تطبيق الضريبة الانتقائية خلال عام 2027.

أما على جانب الإنفاق، فقد جاءت النتائج المالية متوافقة لحد كبير مع التوقعات، إذ ارتفع الإنفاق بنسبة 2.1% على أساس سنوي ليلبلغ 23.6 مليار دينار، مع بقائه دون السقف المعتمد في الموازنة العامة، انسجماً مع الاتجاه التاريخي المعتاد. وارتفع الإنفاق على تعويضات العاملين بنسبة 5% مقارنة بالعام السابق، وهو ما فاق أثر الانخفاض في مصروفات الدعم (بنسبة 8%) والمصروفات الأخرى (بنسبة 4%). وقد شكّل ضبط الإنفاق سمة رئيسية للسياسة المالية خلال السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر هذا النهج مع سعي الحكومة لترشيد الإنفاق الاختياري، بما يشمل الرواتب والمكافآت والسلع والخدمات وغيرها، إضافة إلى البحث عن مكاسب في الكفاءة التشغيلية. ومن الجدير بالملاحظة تحسن الإنفاق الرأسمالي، الذي ارتفع بنسبة 17% على أساس سنوي ليصل إلى 1.8 مليار دينار، إلى جانب ارتفاع معدل تنفيذ الإنفاق الرأسمالي إلى 79% من المخصصات المعتمدة في الموازنة. وينبغي النظر إلى ذلك باعتباره مؤشراً على تعافي نشاط المشاريع وتجدد توجه الحكومة نحو الاستثمار المحلي قبل التوترات الإقليمية.

تمويل العجز

بعد إقرار قانون التمويل والسيولة في مارس 2025، عادت الحكومة إلى أسواق الدين للمرة الأولى منذ عام 2017، إذ أصدرت سندات بقيمة إجمالية بلغت 7.8 مليار دينار، منها 6 مليارات دينار خلال السنة المالية 2025/2026، وذلك عبر طروحات محلية ودولية شهدت طلباً يفوق المعروض. وشمل ذلك إصدار سندات يوروبوند بقيمة إجمالية بلغت 11.3 مليار دولار في أكتوبر 2025. ويُقدَّر أن الدين العام القائم ارتفع إلى نحو 14% من الناتج مع نهاية السنة المالية 2025/2026. و من الممكن أن تشهد السنة المالية الحالية (2026/2027) اتساع العجز إلى ما يتجاوز 20% من الناتج، نتيجة تأثير الصراع الإقليمي على وضع المالية العامة، وخاصة من خلال خسائر إيرادات الصادرات النفطية الناجمة عن إغلاق إيران لمضيق هرمز منذ مارس، فضلاً عن زيادة الإنفاق المرتبط بالأزمة، بما في ذلك الدعم الحكومي، والحلول اللوجستية البديلة، واستيراد المواد اللازمة وغيرها. يأتي ذلك بالإضافة إلى الزيادات في الإنفاق على البنود غير المتكررة التي سبق أن حددتها وزارة المالية في موازنة 2026/2027، والتي نُشرت قبل اندلاع الصراع وقُدِّر العجز آنذاك بنحو 9.8 مليار دينار. وعليه، فمن المرجح أن تلجأ الحكومة لإصدارات إضافية من أدوات الدين خلال هذا العام، خاصة أن قانون التمويل والسيولة يتيح اقتراضاً تراكمياً يصل إلى 30 مليار دينار على مدى 50 عاماً، إضافة لإمكانية السحب من صندوق الاحتياطي العام، الذي لا تزال مستويات

مكانة الكويت الاستثمارية والاقتصادية راسخة

16 مليار دولار لمشروع «شاهين»
أكبر استثمار أجنبي مباشرالرئيس التنفيذي لشركة بروكفيلد بروس فلات:
الكويت شريكا استراتيجيا عريقاستيفن شوارتزمان: الكويت برؤيتها تحولت
لوجهة جاذبة لرؤوس الأموال الدوليةمؤسسة البترول الكويتية
Kuwait Petroleum Corporation

الطويل في هذه الصفقة التاريخية التي تعكس ثقتهم بمرونة الاقتصاد الكويتي، وجودة أصول مؤسسة البترول الكويتية، ورؤيتها بعيدة المدى لتطوير قطاع الطاقة.

وتابع: كما تبعث هذه الصفقة برسالة واضحة تؤكد استمرار مكانة دولة الكويت كوجهة جاذبة لرؤوس الأموال العالمية، حتى في ظل التحديات الإقليمية الراهنة.

وقال الرئيسان التنفيذيان المشتركان لشركة «KKR» جو باي وسكوت نوتال إن «الكويت رسخت مكانتها كإحدى أبرز الدول المنتجة للطاقة في العالم بفضل عقود من الاستثمار المدروس والإدارة الرشيدة. ونعزز بشراكتنا مع الشيخ نواف وفريقه، ويعكس هذا الاستثمار ثقتنا بالكويت والتزامنا بتوفير رؤوس أموال طويلة الأجل لدعم البنية التحتية الاستراتيجية، ونتطلع إلى توسيع آفاق التعاون واستكشاف المزيد من فرص الاستثمار المشتركة في السنوات المقبلة. من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة بروكفيلد بروس فلات إن «الكويت تُعد شريكا استراتيجيا وعريقا بالنسبة لبروكفيلد، وقد لطالما أعجبنا بما حققته من نجاح في بناء قطاع طاقة عالمي رائد. ونفخر بدعم الكويت في مواصلة تطوير بنيتها التحتية الحيوية لقطاع الطاقة، كما يشرفنا الاستثمار إلى جانب شركائنا على المدى الطويل.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لشركة بلاكستون ستيفن شوارتزمان «لقد جعلت قيادة الكويت ورؤيتها ومواردها منها وجهة جاذبة لرؤوس الأموال الدولية، مستندة إلى قوة قطاع الطاقة والجهود المتميزة لتنويع الاقتصاد. ونحن فخورون بدعم هذه البنية التحتية الحيوية والمساهمة في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، إلى جانب تعزيز شراكتنا الممتدة مع الكويت منذ ما يقارب أربعة عقود».

وستخضع الصفقة لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في دولة الكويت، كما تبقى رهنا باستيفاء المتطلبات التنظيمية والقانونية المعتادة والحصول على الموافقات الرسمية اللازمة.

وقد تولت كل من «Centerview Partners» و«HSBC» و«J.P. Morgan» مهام المستشار المالي لمؤسسة البترول الكويتية في هذه الصفقة.



نواف السعود :

• الصفقة دلالة على جاذبية

الكويت لرؤوس الأموال

العالمية رغم التحديات

• العوائد النقدية ستصل

7.85 مليار دولار أميركي

لصالح شركة نفط الكويت

ناصر الصباح إن «مشروع شاهين يمثل أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ دولة الكويت، ومحطة مفصلية في مسيرة التنمية الاقتصادية للبلاد. كما يجسد الالتزام الذي أعلنه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح خلال معرض الكويت للنفط والغاز في فبراير 2026، والهادف إلى استقطاب نخبة المستثمرين العالميين للمشاركة في تطوير البنية التحتية الاستراتيجية لدولة الكويت، مع الحفاظ الكامل على الملكية الوطنية والسيطرة التشغيلية.

وأضاف السعود: يسعدنا الترحيب بشركات بلاكستون وبروكفيلد و KKR كشركاء استراتيجيين على المدى

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أن شركة نفط الكويت، إحدى شركاتها التابعة والمسؤولة عن استكشاف وإنتاج ونقل النفط الخام، وقعت اتفاقية تأجير وإعادة تأجير شبكة خطوط الأنابيب المحلية والمخصصة لتصدير النفط الخام بأكملها بقيمة 16 مليار دولار أميركي، مع تحالف من كبار المستثمرين العالميين في قطاع البنية التحتية والمؤسسات الاستثمارية وبقيادة صناديق استثمار تديرها كل من «Blackstone» و«Brookfield» و«KKR».

وبموجب الاتفاقية، سيتم تأسيس شركة بالشراكة في دولة الكويت تتولى استئجار حقوق استخدام 13 خط أنابيب تمتد لنحو 320 كيلومتراً من شبكة خطوط أنابيب النفط الخام التابعة لشركة نفط الكويت.

وفي المقابل، تمنح شركة الشراكة شركة نفط الكويت حقوق الاستخدام الحصري والتشغيل والصيانة لهذه الأصول لمدة 20.5 عاماً مقابل تعرفة ترتبط بأحجام التدفقات النفطية.

وستؤسس شركة نفط الكويت والتحالف الاستثماري الشركة المشتركة بحيث تحتفظ شركة نفط الكويت بحصة أغلبية تبلغ 51%، فيما يمتلك التحالف الاستثماري نسبة 49% موزعة بالتساوي بين الأطراف المشاركة وبالشروط ذاتها. كما ستظل الملكية الكاملة لشبكة خطوط الأنابيب والسيطرة التشغيلية عليها بيد شركة نفط الكويت، ولن يترتب على الاتفاقية أي قيود على مستويات الإنتاج أو التكرير، إذ تبقى جميع القرارات التشغيلية والإنتاجية خاضعة بالكامل لدولة الكويت.

ومن المتوقع أن تحقق الصفقة عوائد نقدية مقدمة بقيمة 7.85 مليار دولار أميركي لصالح شركة نفط الكويت عند إتمامها، بما يدعم برامج الإنفاق الرأسمالي لمؤسسة البترول الكويتية، وفي مقدمتها خطة رفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام إلى 4 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2035، إلى جانب دعم جهود دولة الكويت في تنويع مصادر التمويل وتعزيز مشاركة المستثمرين العالميين في الاقتصاد الوطني.

ويُعد مشروع «شاهين» أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ دولة الكويت، بما يعكس جودة أصول شركة نفط الكويت، وكفاءة الأداء التشغيلي لمؤسسة البترول الكويتية، وجاذبية البيئة الاستثمارية الكويتية للمؤسسات المالية العالمية.

كما تُعد الاتفاقية من أوائل الاستثمارات الأجنبية الكبرى التي أبرمت في منطقة الخليج العربي منذ بدء التحديات الإقليمية الأخيرة، بما يؤكد مرونة دولة الكويت وقدرتها على التكيف، ويعكس استمرار ثقة المستثمرين المؤسسيين العالميين في دولة الكويت ومؤسسة البترول الكويتية. وإلى جانب العوائد المالية المباشرة، تهدف الشراكة إلى تعزيز مشاركة رؤوس الأموال العالمية في الاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع خطط التنمية التي تنفذها مؤسسة البترول الكويتية ورؤية دولة الكويت طويلة الأمد لتنويع الاقتصاد. وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود

بنك برقان يحافظ على إدراجه ضمن مؤشر FTSE4Good معززاً ريادته في الاستدامة

الإدراج يعكس التقدم المستمر في استراتيجيته للاستدامة والتزامه الراسخ بمعايير ESG

كما واصل البنك دعم خطط التكويت عبر توجيه الاستثمارات لتطوير الكفاءات الوطنية، وتوسيع آفاق النمو الوظيفي، وتنشئة جيل من الكوادر الواعدة القادرة على قيادة مستقبل العمل المصرفي في الكويت. وامتداداً لدوره التنموي خارج بيئة العمل، استمر بنك برقان في تقديم مساهمات مجتمعية فعالة من خلال شراكات ومبادرات ركزت على مجالات الوعي المالي مثل حملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك المحلية، وريادة الأعمال، والتعليم، والرعاية الصحية، وتمكين الشباب.

وعلى صعيد الحوكمة، واصل بنك برقان تعزيز إطاره الرقابي وتطوير منظومة التدقيق الداخلي، إلى جانب الاستثمار في رفع جاهزيته المؤسسية في مجالات استمرارية الأعمال والأمن السيبراني وحوكمة البيانات والمرونة المؤسسية. وفي هذا الإطار، حصل البنك على شهادة الأيزو (ISO 22301) لنظام إدارة استمرارية الأعمال، بما يعكس التزامه بأفضل الممارسات العالمية ويدعم نموه المستدام على المدى الطويل.

إضافة إلى ذلك، عمل البنك على تطوير قدراته في معالجة بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتعزيز مستويات الشفافية وأطر الحوكمة لديه، بما يضمن قياس الأداء البيئي والاجتماعي بدقة ومنهجية مستمرة، ويعزز تماشيه مع المعايير الدولية وتطلعات المستثمرين المتطورة. وفي إطار خطته المستقبلية، يسعى بنك برقان إلى استثمار هذا التقدم المحرز من خلال توسيع أنشطة التمويل المستدام، وتعميق الالتزام بالقضايا البيئية والاجتماعية، إلى جانب الارتقاء بمستويات الإفصاح ومتابعة مؤشرات الأداء المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG). وتنسجم هذه الخطوات مع التوجهات التنموية للدولة، ولا سيما رؤية الكويت 2035، وتدعم في الوقت ذاته التزام بنك برقان بتحقيق نمو مستدام وتقديم قيمة مضافة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة.



فاضل عبد الله

متنام على تمويل الأنشطة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة والكفاءة العالية في استخدام الموارد، وتوسيع نطاق رصد غازات الاحتباس الحراري، وتطوير مسارات علمية لخفض الكربون. وبالتوازي مع تطوير ممارسات إدارة النفايات، نجح البنك في الحفاظ على تصنيف «LEED» الذهبي لعمليات التشغيل والصيانة في مبنى مقره الرئيسي.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد رسّخ البنك التزامه تجاه عملائه وموظفيه والمجتمع ككل، وثُجّت هذه الجهود بحصوله على اعتماد «أفضل بيئة عمل» (Great Place to Work®) وطرح مبادرات تُعنى بسلامة الموظفين وصحتهم النفسية، فضلاً عن تعزيز مرونة العمل. كما انعكس اهتمام البنك بالتنوع والشمول في حزمة من برامج تمكين المرأة والريادة النسائية طوال العام.

أعلن بنك برقان ش.م.ك.ع («برقان» أو «البنك») عن محافظته على إدراجه ضمن سلسلة مؤشرات «FTSE4Good» إثر المراجعة الدورية التي أجرتها المؤسسة العالمية فوتسي راسل (FTSE Russell) في يونيو 2026.

وتستهدف سلسلة مؤشرات «FTSE4Good»، التي طورتها «فوتسي راسل» المختصة بالمؤشرات والبيانات، قياس أداء الشركات التي تطبّق ممارسات قوية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتحظى السلسلة باعتماد شريحة واسعة من الجهات والمؤسسات الاستثمارية لإنشاء وتقييم صناديق الاستثمار المسؤولة وغيرها من المنتجات الاستثمارية الأخرى.

ويستند تقييم المؤشر إلى قياس الأداء في ركائز أساسية كحوكمة الشركات، والصحة والسلامة، ومكافحة الفساد، وتغير المناخ، مما يتطلب من الشركات المستهدفة تلبية معايير صارمة ومتنوعة في جوانب الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ويعكس استمرار إدراج بنك برقان في هذا المؤشر الجهود المتواصلة التي يبذلها البنك لتعزيز إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والارتقاء بمستويات الشفافية والإفصاح، فضلاً عن دمج معايير الاستدامة في استراتيجيته الشاملة وعملياته التشغيلية، ونهجه في إدارة المخاطر، وآليات صنع القرار.

وفي هذا السياق، صرّح فاضل عبد الله، الرئيس التنفيذي - الكويت في بنك برقان، قائلاً: «إن المحافظة على موقعنا ضمن سلسلة مؤشرات «FTSE4Good» يجسّد التقدم المستمر الذي نحرزه في تطوير ممارساتنا الخاصة بالحوكمة والمسؤولية البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتعزيز الشفافية، وترسيخ الاستدامة في مختلف ركائز أعمالنا. فالاستدامة في بنك برقان تشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا طويلة الأجل، وهي المحرك الأساسي للطريقة التي نحقق من خلالها أثراً مستداماً لعملائنا، وموظفينا، ومجتمعنا، وكافة الأطراف ذات الصلة».

وأكد حرص البنك على مواصلة المضي قدماً في تطبيق أجنده الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يتوافق مع أفضل المعايير العالمية، وبالتوازي مع دعم مسيرة النمو المستمر وتحقيق قيمة راسخة على المدى الطويل.

وانطلاقاً من هذا الزخم، يواصل بنك برقان ترجمة التزاماته في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) إلى مبادرات ملموسة تغطي مختلف مجالات الاستدامة، دعماً لممارسات الأعمال المسؤولة وتقديم قيمة مضافة طويلة الأجل لكافة الأطراف ذات الصلة.

وعلى مدى السنوات الماضية، أحرز بنك برقان تقدماً كبيراً في دمج المعايير البيئية في أنشطة أعماله الأساسية، ولا سيما في عمليات الإقراض وإدارة المخاطر، حيث خضعت نحو 70% من محفظة التسهيلات الائتمانية للشركات لمراجعة دقيقة لتحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة (ESG)، وهو ما يؤكد تركيزه المستمر على التمويل المسؤول وتطوير أدوات قياس المخاطر. كما ساهم البنك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقديم تمويلات بقيمة 100 مليون دينار كويتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص 23.5 مليون دينار كويتي للمشاريع التي تركز على الاستدامة في عام 2025. وتساهم هذه الجهود في مواءمة محفظة البنك التي تتماشى تدريجياً مع توجهات الاستدامة العالمية، بما يرسخ نهجه في الإقراض المسؤول.

وتظل المسؤولية البيئية ركيزة أساسية ضمن أجنده الاستدامة (ESG) في بنك برقان، في ظل تركيز



ضمن دوره كمشريك أساسي في دعم الجهات المعنية لتجاوز الأزمات

البنك الأهلي الكويتي يساهم بـ 3 ملايين دولار لدعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

واجب وطني يعتز البنك بتأديته للوقوف صف واحد مع الجهات المسؤولة من أجل تخفيف آثار الأزمات

3 ملايين دولار أمريكي
لصندوق الكويت للاستجابة الطارئة



واحداً معها من أجل توفير الموارد الضرورية للتعامل مع أي ظروف طارئة.

وأكد البنك أن دعم الدولة والمجتمع الكويتي يأتي في مقدمة أولويات برنامجه للمسؤولية المجتمعية، وأنه يعمل باستمرار على مساندة المبادرات الوطنية التي تحقق الأثر الإيجابي المستدام وتُعزز قيم التضامن والتكافل في المجتمع الكويتي على مختلف الصعد.

ووجه البنك الأهلي الكويتي تحية إجلال وتقدير لجميع الكوادر الوطنية في الصفوف الأمامية في ظل الظروف الحالية، مؤكداً ثقته المطلقة بقدرة دولة الكويت بفضل تلاحم قيادتها وشعبها ومؤسساتها على تجاوز كافة التحديات الاستثنائية وترسيخ أمنها واستقرارها، ومشيداً بالدور الجبار والجهود المخلصة التي تبذلها السلطات الكويتية والفرق الميدانية في إدارة الأزمات بنجاح واقتدار.

وشدد البنك على أنه سيظل دائماً في طليعة الداعمين لكافة المبادرات التي تهدف إلى حماية أمن واستقرار دولة الكويت، وهو ما يأتي ضمن سلسلة من المبادرات والمشاريع التنموية التي يتبناها بهدف الاستجابة السريعة للمتطلبات المجتمعية، وتعزيز جاهزية الدولة لمواجهة أي ظروف طارئة.

أعلن البنك الأهلي الكويتي مساهمته بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي لصندوق الكويت للاستجابة الطارئة في إطار التزامه بالمسؤولية المجتمعية وبالواجب الوطني ودعم جهود الجهات المعنية في دولة الكويت في مواجهة التحديات والأزمات وتجاوزها بنجاح.

ويُبرهن البنك من خلال هذه المبادرة التزامه الوطني ومكانته في دعم استقرار الاقتصاد والمجتمع، لا سيما خلال الظروف الاستثنائية والأزمات الوطنية، وذلك في ظل إيمانه بأن دوره في مثل هذه الظروف لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية المعتادة، بل يمتد ليكون مساهماً فاعلاً في دعم جهود الدولة ومؤسساتها الرسمية.

ويؤكد البنك بذلك أيضاً دوره كشريك تنموي يضع كافة إمكانياته وموارده في خدمة الوطن، لضمان حماية مختلف مقدرات المجتمع، وتخفيف الآثار الناجمة عن الأزمات، وتلبية جميع المتطلبات العاجلة.

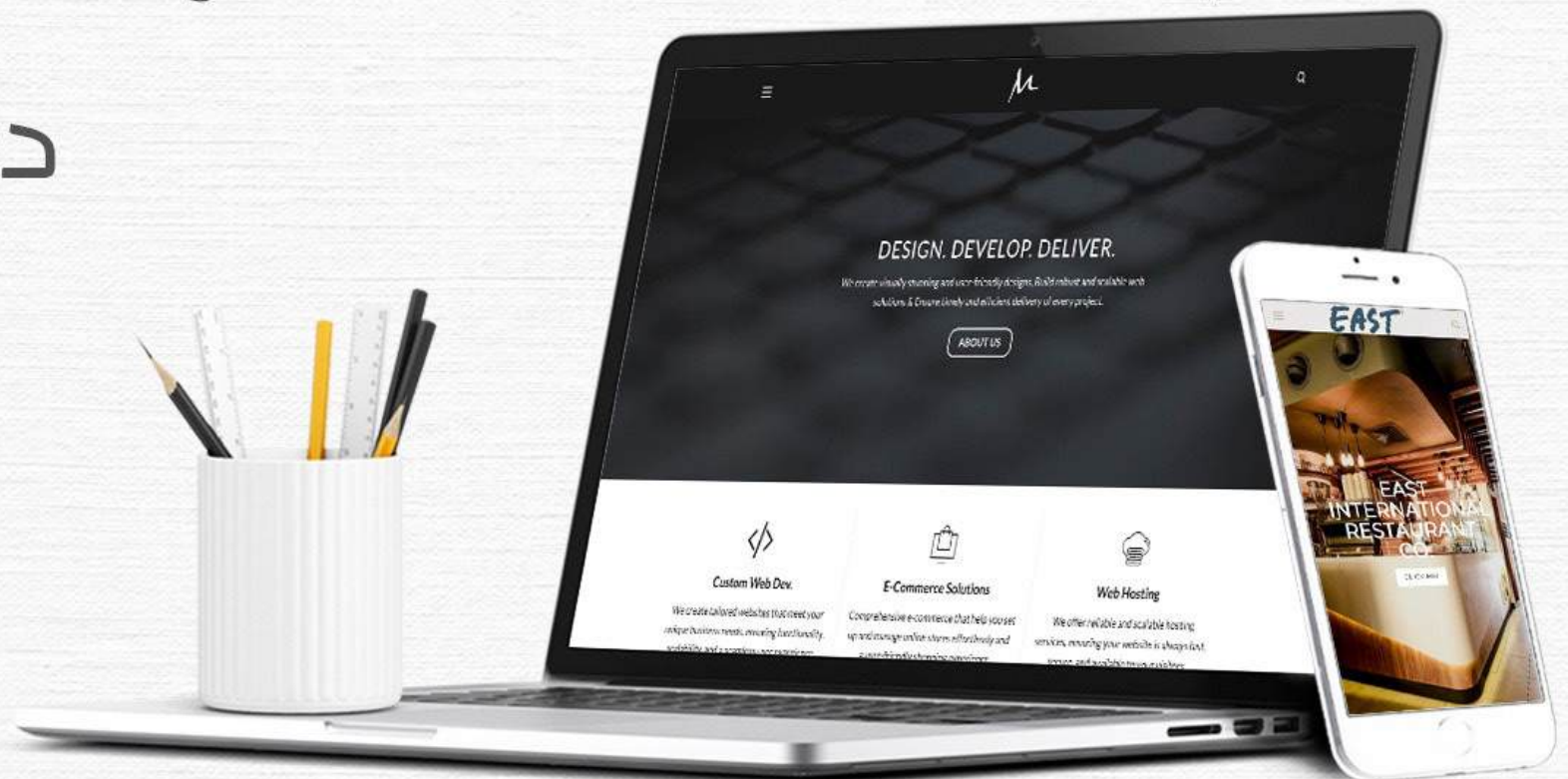
واعتبر البنك الأهلي الكويتي أن المساهمة في الصندوق هي واجب وطني وأخلاقي يعتز بتأديته في ظل مسؤوليته الاجتماعية، مشدداً على إيمانه بدور القطاع الخاص الأساسي في دعم ومساعدة الجهات المسؤولة والوقوف صفاً

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

بلغت الأرباح الموحدة للسهم الواحد 49 فلساً

8% نموًا في إيرادات Ooredoo الكويت لتصل إلى 398 مليون دينار كويتي في النصف الأول من 2026

أعلنت اليوم الشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع «Ooredoo» (الرمز في شريط بورصة الكويت: OOREDOO)، عن نتائجها المالية للنصف الأول من 2026:

البيانات المالية البارزة:

ارتفعت الإيرادات الموحدة بنسبة 8% لتصل إلى 398 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 367 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025. وقد جاء هذا النمو في الإيرادات مدعوماً بالأداء التشغيلي القوي في كلٍّ من الجزائر وتونس وفلسطين.

ارتفعت قاعدة العملاء الموحدة بنسبة 6% لتصل إلى 28 مليون عميل في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 26.4 مليون عميل للنصف الأول من سنة 2025.

ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 11% ليصل إلى 165 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 148 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025.

انخفض صافي الربح العائد للشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة بنسبة 41% ليصل إلى 25 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 42 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025 وذلك بسبب تكوين مخصص لمرة واحدة بقيمة 23,495 ألف دينار كويتي خلال النصف الأول من سنة 2026 وذلك عقب نتيجة الجلسة النهائية أمام المحكمة العليا في الجزائر ضد إحدى الشركات التابعة (الشركة الوطنية للإتصالات الجزائر) والمتعلقة بمطالبة صادرة من البنك المركزي الجزائري. وعند استبعاد أثر هذا المخصص، يكون صافي الربح العائد للشركة قد حقق ارتفاعاً بنسبة قوية بلغت 16% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

بلغت الأرباح الموحدة للسهم الواحد 49 فلساً للنصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 83 فلساً للنصف الأول من سنة 2025. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الأثر ذاته المشار إليه أعلاه، والمتمثل في تسجيل المخصص غير المتكرر.

الأداء القوي للعمليات

صرّح الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة قائلاً:

حققت مجموعة Ooredoo الكويت أداءً تشغيلياً ومالياً قوياً خلال النصف الأول من عام 2026، بما يعكس متانة أعمالها المتنوعة واستمرار الزخم الإيجابي في أسواقها الرئيسية. فقد ارتفعت الإيرادات الموحدة بنسبة 8% على أساس سنوي لتصل إلى 398 مليون دينار كويتي، فيما نمت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 11% لتبلغ 165 مليون دينار كويتي، مدعومة بالأداء القوي لعمليات المجموعة في الجزائر وتونس وفلسطين. كما ارتفعت قاعدة العملاء بنسبة 6% لتصل إلى 28 مليون عميل، مما يؤكد قوة العلامة التجارية للمجموعة ومكانتها الراسخة، إلى جانب الطلب المتنامي على خدماتها.

وقد تأثر صافي الربح العائد إلى مساهمي الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة بمخصص استثنائي غير متكرر مرتبط بقضية قديمة تخص الشركة التابعة في الجزائر. وباستبعاد الأثر المالي لهذا المخصص، ارتفع صافي الربح المعدل بنسبة قوية بلغت 16% على أساس سنوي، بما يعكس بصورة أوضح متانة الأداء التشغيلي للمجموعة. وعلى مستوى العمليات، واصل النمو المستدام في الإيرادات، إلى جانب الإدارة المنضبطة للتكاليف، دعم مستويات الربحية وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن المجموعة على ثقة بسلامة توجهها الاستراتيجي وأفاق نموها طويلة الأجل. وستواصل التركيز على تطوير وتعزيز عروضها المقدمة للعملاء، والاستثمار وفق نهج مدروس في شبكاتها وقدراتها الرقمية، مع الحفاظ على نهج منضبط في إدارة الكفاءة التشغيلية وتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال. كما سيظل تركيزها منصّباً على تحقيق نمو مستدام وخلق قيمة طويلة الأجل لعملائها ومساهميها والمجتمعات التي تخدمها.

الشراكات الاستراتيجية

كما صرّح عبدالعزيز يعقوب البابطين، الرئيس التنفيذي لشركة Ooredoo الكويت، قائلاً:

”أظهرت لعمليات Ooredoo الكويت خلال النصف الأول من عام 2026 كفاءة تشغيلية قوية وقدرة واضحة على المحافظة على مستويات الربحية، رغم التحديات المرتبطة بالمنافسة والتغير المتسارع في احتياجات العملاء. فقد بلغت الإيرادات 131 مليون

تحليل ربع سنوي			تحليل نصف سنوي		
الربع الثاني 2026	الربع الثاني 2025	نسبة التغيير %	النصف الأول 2026	النصف الأول 2025	نسبة التغيير %
201	189	6%	398	367	8%
84	79	7%	165	148	11%
42%	42%	-	41%	40%	-
3	23	-88%	25	42	-41%
28.0	26.4	6%	28.0	26.4	6%

التنمية الوطنية.

وخلال المرحلة المقبلة، سنواصل التركيز على تحقيق نمو نوعي ومستدام، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز القيمة المقدمة للعملاء، مع الاستمرار في تطوير محفظة خدماتنا وتوسيع حضورنا في القطاعات ذات الإمكانيات الواعدة. ونحن على ثقة بأن وضوح استراتيجيتنا، وقوة بنيتنا التكنولوجية، وكفاءة كوادرننا، وشراكاتنا الاستراتيجية ستمكن Ooredoo الكويت من تعزيز تنافسيتها وتحقيق قيمة مستدامة لعملائها ومساهميها والمجتمع الكويتي

نظرة على العمليات:

يمكن تلخيص الأداء التشغيلي للمجموعة على النحو التالي:

Ooredoo - الكويت

انخفضت قاعدة عملاء Ooredoo الكويت بنسبة 3% لتصل إلى 2.8 مليون عميل في النصف الأول من سنة 2026، كما انخفضت إيرادات الشركة بنسبة 2% لتصل إلى 131 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 133 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025. في المقابل، ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 5% ليصل إلى 47 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 45 مليون دينار كويتي خلال الفترة ذاتها من عام 2025 مدفوعاً بالأداء التشغيلي القوي للشركة.

Ooredoo - تونس

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo في تونس بنسبة 4% لتصل إلى 7.3 مليون عميل في النصف الأول من سنة 2026، وارتفعت الإيرادات بنسبة 15% لتصل إلى 77 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 67 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 15% ليصل إلى 32 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 28 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025.

Ooredoo - الجزائر

ارتفعت قاعدة عملاء Ooredoo في الجزائر بنسبة 10% لتصل إلى 15.9 مليون عميل في النصف الأول من سنة 2026. وارتفعت الإيرادات بنسبة 16% لتصل إلى 150 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 129 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 14% ليصل إلى 65 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 58 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025.

Ooredoo - فلسطين

انخفضت قاعدة العملاء في فلسطين بنسبة 1% لتصل إلى 1.5 مليون عميل في النصف الأول من سنة 2026. وارتفعت الإيرادات بنسبة 18% لتصل إلى 18 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 16 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 25% ليصل إلى 8 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026 مقارنة بـ 6 مليون دينار كويتي للنصف الأول من سنة 2025.

Ooredoo - المالديف

ارتفعت قاعدة العملاء في Ooredoo المالديف بنسبة 3% لتصل إلى 432 ألف عميل في النصف الأول من سنة 2026. واستقرت إيرادات Ooredoo المالديف على 22 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026. وارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 1% ليصل إلى 12 مليون دينار كويتي في النصف الأول من سنة 2026.



عبدالعزیز یعقوب البابطين :

- نمو الـ EBITDA - Ooredoo إيرادات الكويت تبلغ 131 مليون دينار و EBIT DA تنمو 5% خلال النصف الأول من 2026
- استراتيجيتنا نمو مستدام وشراكات نوعية مؤثرة



الرقمي، ومواصلة الاستثمار المدروس في شبكاتنا وبنيتنا التكنولوجية، إلى جانب تطوير حلول مبتكرة للأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية. كما نواصل تعزيز قدراتنا في مجالات البيانات والذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية، بما يضمن مواكبة المتغيرات المتسارعة في قطاع الاتصالات وتحويلها إلى فرص نمو جديدة.

كما تمثل الشراكات الاستراتيجية إحدى الركائز الأساسية في خطط Ooredoo الكويت؛ إذ نعمل على بناء شراكات نوعية مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والشركات التكنولوجية، بهدف تطوير خدمات ومنصات مشتركة، ودعم الابتكار، والمساهمة في تسريع التحول الرقمي في دولة الكويت. ونتطلع من خلال هذه الشراكات إلى توسيع نطاق أعمالنا، وخلق مصادر جديدة للإيرادات، وتعزيز مكانة Ooredoo كشريك استراتيجي موثوق وفاعل في منظومة



الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني:

- نمو الـ EBITDA - Ooredoo إيرادات الكويت بنسبة 11% يعكس متانة أعمال المجموعة وكفاءتها التشغيلية
- صافي الربح المعدل العائد للشركة يقفز 16% على أساس سنوي



دينار كويتي، في حين ارتفع الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء بنسبة 5% ليصل إلى 47 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 45 مليون دينار كويتي خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. ويعكس هذا النمو نجاحنا في رفع الكفاءة التشغيلية، وترشيد التكاليف، وتحسين جودة الإيرادات، بما يدعم استدامة أعمالنا على المدى الطويل.

إن نمو الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء يؤكد قوة نموذجنا التشغيلي وقدرتنا على التعامل بكفاءة مع تحولات، كما أننا نقيس الأداء من خلال جودة العلاقة مع قاعدة عملائنا، و مستوى الخدمات التي نقدمها لهم و التطور المستمر في مؤشرات رضا العميل لنصل الى تكامل بالتجربة الحقيقية تحقق قيمة نمو الشركة و ربحيها. وتستند استراتيجيتنا في السوق الكويتي إلى محاور رئيسية تشمل تطوير تجربة العملاء، وتسريع التحول

«بوبيان» يستعرض تجربته في الحد من هدر الغذاء وتعزيز الاستدامة أمام طلبة المرحلة الثانوية

ضمن برنامج «المستهلك الواعي» الذي ينظمه مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع



جانب من مشاركة الطلبة في إعداد السلال الغذائية

على أكثر من مليوني وجبة غذائية وإيصالها إلى مستحقيها، فيما بلغت القيمة التقديرية لفائض الأطعمة التي جرى الاستفادة منها نحو 8 ملايين دينار كويتي، بما يعكس حجم الأثر المجتمعي الذي حققته هذه الشراكة.

وأكد البراك أن هذه النتائج تعكس أهمية الشراكات الاستراتيجية بين مؤسسات القطاع الخاص والمبادرات الوطنية في تقديم حلول عملية للقضايا المجتمعية، وتحويل مفاهيم الاستدامة إلى مبادرات ذات أثر ملموس وقابلة للقياس.

** الاستدامة تُبنى بالمشاركة

وأشار إلى أن إشراك الطلبة في إعداد السلال الغذائية جسّد أهمية الانتقال من التوعية النظرية إلى التطبيق العملي، إذ تصبح مفاهيم المسؤولية المجتمعية والاستدامة أكثر رسوخاً عندما يشارك الشباب بأنفسهم في مبادرات تطوعية تلامس احتياجات المجتمع وتعزز ثقافة العطاء والمحافظة على الموارد.

وأضاف أن الوصول بهذه الرسائل إلى طلبة المرحلة الثانوية يمثل استثماراً حقيقياً في المستقبل، لأن بناء مجتمع أكثر استدامة لا يعتمد على المبادرات وحدها، بل على إعداد أجيال تؤمن بأن الاستدامة أسلوب حياة، وأن المحافظة على النعمة، وترشيد الاستهلاك، والعمل التطوعي ممارسات يومية تسهم في بناء مجتمع أكثر وعياً واستدامة.

واختتم البراك مؤكداً أن التعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع يجسد أهمية تكامل الأدوار بين المؤسسات الوطنية في نشر ثقافة الاستدامة، لافتاً إلى أن بنك بوبيان سيواصل دعم المبادرات والشراكات التي تسهم في نشر الوعي وتعزيز الممارسات المستدامة، انطلاقاً من إيمانه بأن الاستثمار في الوعي ونشر المعرفة يمثلان الأساس لبناء مجتمع أكثر وعياً واستدامة.



الشيخ الدكتور محمد البراك

المعرفة وتعزيز السلوكيات الإيجابية في سن مبكرة، مؤكداً أن تعريف الشباب بقضايا مثل الحد من هدر الغذاء والمحافظة على الموارد يساهم في إعداد جيل أكثر وعياً بمسؤولياته تجاه المجتمع والبيئة، وأكثر قدرة على ترجمة هذه المفاهيم إلى ممارسات يومية.

** شراكة تحقق أثراً مستداماً

وأوضح أن الشراكة الاستراتيجية بين بنك بوبيان ومبادرة «نعمتي» لحفظ النعمة تمثل أحد أبرز نماذج التعاون الوطني في مجال الحد من هدر الغذاء وتعزيز ثقافة الاستهلاك المسؤول، مشيراً إلى أنها أسهمت منذ انطلاقتها قبل ثلاثة أعوام في الحفاظ

في إطار التزامه بنشر ثقافة الاستدامة وتعزيز الوعي المجتمعي لدى الأجيال الناشئة، شارك بنك بوبيان في برنامج «المستهلك الواعي» الذي ينظمه مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، من خلال محاضرة توعوية استهدفت طلبة المرحلة الثانوية، استعرض خلالها جهوده في الحد من هدر الغذاء، وتجربته في هذا المجال عبر شراكته الاستراتيجية مع مبادرة «نعمتي» لحفظ النعمة.

وقدم المحاضرة المدقق الشرعي الأول في قطاع التدقيق الشرعي ببنك بوبيان عبدالله المهنا، إلى جانب رئيس مبادرة «نعمتي» محمد يوسف المزيني، حيث سلطا الضوء على تجربة الشراكة بين الطرفين، ودورهما في تعزيز ثقافة الاستهلاك المسؤول، والحد من هدر الغذاء.

كما تناولت المحاضرة أهمية ترسيخ مفاهيم الاستهلاك المسؤول لدى الشباب، ودور السلوكيات اليومية في المحافظة على الموارد وتقليل الهدر، فيما أتيحت للطلبة فرصة المشاركة في إعداد السلال الغذائية، في تجربة عملية عززت فهمهم لأهمية العمل التطوعي، والمحافظة على النعمة، ودور المبادرات المجتمعية في إحداث أثر مستدام.

** الاستثمار في الوعي

وتعليقاً على ذلك، قال المدير التنفيذي في قطاع التدقيق الشرعي في بنك بوبيان، الشيخ الدكتور محمد البراك إن المشاركة في برنامج «المستهلك الواعي» تعكس إيمان «بوبيان» بأهمية الاستثمار في وعي الأجيال الجديدة، معرباً عن شكره وتقديره لمركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع على هذه المبادرة الهادفة، وإتاحة الفرصة للمساهمة في نشر مفاهيم الاستدامة والاستهلاك المسؤول بين طلبة المرحلة الثانوية، من خلال استعراض تجارب عملية تساهم في ترسيخ هذه القيم وتعزيز أثرها في المجتمع.

وأضاف أن بناء ثقافة الاستدامة يبدأ من نشر

ضمن جوائز يوروموني للتميز لعام 2026

كامكو إنفست تحصد جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت - أسواق الدين»

تقديرا لسجلها القوي في تنفيذ الصفقات وحضورها الإقليمي



عمر زين الدين



عبدالله محمد الشارخ



إنفست هي شركة تابعة لبنك برقان، إحدى شركات مجموعة مشاريع الكويت القابضة «كبيكو»، مستقلة إداريا وتطبق أعلى معايير الحوكمة وخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي. وتقدم الشركة مجموعة شاملة من الحلول الاستثمارية التي تغطي إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية والوساطة المالية.

يبلغ حجم الأصول المدارة حوالي 15.9 مليار دولار أمريكي (كما في 31 مارس 2026) في فئات أصول وأسواق مختلفة مما يجعلها أحد أكبر مدراء الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمتع كامكو إنفست بسجل حافل من صفقات الاستثمارات المصرفية بقيمة إجمالية تتجاوز 48.3 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها وحتى 31 مارس 2026 في أسواق رأس المال وأسواق الدين والدمج والاستحواذ.

لعملائنا ومستثمرينا».

وتجدر الإشارة إلى أن فريق الاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست قد أدار صفقات بقيمة إجمالية تجاوزت 48.3 مليار دولار أمريكي منذ التأسيس، شملت صفقات أسواق رأس مال الأسهم التي أدارتها أو شاركت في إدارتها الشركة بقيمة 11.1 مليار دولار أمريكي، وصفقات أسواق رأس مال الدين الإسلامية والتقليدية بقيمة 27.2 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى عمليات الدمج والاستحواذ بقيمة إجمالية بلغت 10.0 مليار دولار أمريكي، كما في 31 مارس 2026.

تعد شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك (عامّة) «كامكو إنفست» قوة مالية إقليمية غير مصرفية تتخذ من دولة الكويت مقراً لها وتتواجد في الأسواق المالية الإقليمية الرئيسية تأسست في عام 1998 ومدرجة في بورصة الكويت منذ العام 2003. كامكو

أعلنت كامكو إنفست، قوة مالية إقليمية غير مصرفية وإحدى أنشط شركات الاستثمارات المصرفية في المنطقة، عن حصولها على جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت - أسواق الدين» ضمن جوائز يوروموني للتميز لعام 2026. ويأتي هذا التكريم للعام الثاني على التوالي، بما يعزز مكانة كامكو إنفست كإحدى الشركات الرائدة في أسواق رأس مال الدين في الكويت والمنطقة.

تم اختيار كامكو إنفست بعد عملية تقييم دقيقة أجرتها يوروموني، وشملت مراجعة ملف تفصيلي استعرض إنجازات الشركة وسجل صفقاتها ومساهماتها في أسواق رأس مال الدين المحلية والإقليمية، أعقبها مقابلة معمقة مع لجنة تحكيم يوروموني.

وثبرز الجائزة الأداء القوي لكامكو إنفست خلال عام 2025، حيث نجح فريق أسواق رأس مال الدين في قيادة وإدارة 14 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 7.0 مليار دولار أمريكي. وشملت هذه الصفقات 13 إصداراً من الصكوك والسندات بقيمة 6.7 مليار دولار أمريكي لصالح مؤسسات مالية وشركات في الكويت والسعودية والإمارات وقطر، بالإضافة إلى صفقة لإدارة السيولة بقيمة 304 مليون دولار أمريكي لصالح شركة كويتية. كما شغل الفريق دور مدير رئيسي مشترك في ستة إصدارات سندات بقيمة إجمالية بلغت 2.9 مليار دولار أمريكي، وسبعة إصدارات صكوك بقيمة إجمالية بلغت 3.8 مليار دولار أمريكي. وفي الكويت، شاركت كامكو إنفست في سبعة إصدارات لصالح بنوك كويتية رائدة بقيمة 3.3 مليار دولار أمريكي، شملت إصدارين مقومين بالدينار الكويتي وخمسة إصدارات مقومة بالدولار الأمريكي. وعلى الصعيد الإقليمي، أدار الفريق ثلاث صفقات في الإمارات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي، وصفقتين في السعودية بقيمة إجمالية بلغت 1.4 مليار دولار أمريكي، وصفقة واحدة في قطر بقيمة 500 مليون دولار أمريكي.

وفي تعليقه على هذا التكريم، قال عبدالله محمد الشارخ، رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية، «نفخر بهذا التقدير الذي يسلط الضوء على سجلنا في إدارة عدد من صفقات أسواق رأس مال الدين في الكويت والمنطقة. ويعكس هذا الإنجاز الثقة الكبيرة التي يضعها عملاؤنا في خبرتنا، ويعزز مكانتنا الريادية في إدارة صفقات أسواق رأس مال الدين، ليس فقط في الكويت، بل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي».

وأضاف الشارخ، «يعزز هذا التكريم التزامنا بتقديم حلول تمويلية مخصصة تستجيب للاحتياجات المتطورة للمصدرين والمستثمرين. وسنواصل البناء على خبرتنا المحلية وعلاقتنا الإقليمية لدعم الأهداف الاستراتيجية لعملائنا والمساهمة في التطوير المستمر لأسواق رأس مال الدين في المنطقة».

ومنذ إطلاق منصتها لأسواق رأس مال الدين، لعبت كامكو إنفست دوراً رئيسياً في إدارة إصدارات تقليدية وإسلامية تجاوزت قيمتها 27.2 مليار دولار أمريكي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست. وساهمت مشاركتها في إصدارات بارزة من سندات الشركات والصكوك في تعزيز مكانة الشركة كمستشار ومدير موثوق لصفقات الدين، من خلال تقديم حلول مخصصة تلبي متطلبات التمويل المتنوعة للمصدرين في مختلف القطاعات.

من جانبه، قال عمر زين الدين، رئيس تنفيذي لأسواق رأس المال، «كان العام 2025 عاماً قوياً آخر لفريق أسواق رأس مال الدين، حيث وصلت قيمة الصفقات المنجزة إلى مستوى غير مسبوق لكامكو إنفست. ويعكس تنوع الصفقات التي نفذناها عبر السندات والصكوك وحلول إدارة السيولة قدرتنا على التكيف مع متطلبات التمويل المختلفة والتعامل بكفاءة مع ظروف السوق المتغيرة».

وأضاف زين الدين، «ينصب تركيزنا على دعم المصدرين المحليين والإقليميين في جميع مراحل تنفيذ الصفقات، بالاستناد إلى رؤيتنا العميقة للسوق وخبرتنا في الهيكلة وقدرتنا على الوصول إلى شبكة واسعة من المستثمرين. ومع استمرار تطور أسواق الدين، ننتقل إلى اقتناص فرص جديدة وتعزيز حضورنا الإقليمي وتقديم حلول تحقق قيمة مستدامة

استبيان «الاقتصادية»

يوليو 2026

توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت... عدالة!

السؤال

«هل تؤيد فك ارتباط
التوزيعات النقدية عن
المنحة لتكون التوزيعات
النقدية بما لا يزيد عن
5 أيام عمل بعد
الجمعية العمومية؟»

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يوليو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت عدالة!»

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق تنافسية السوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة. وسؤال استبيان يوليو عن مطالبة جموع المساهمين والمستثمرين بسرعة توزيعات الأرباح النقدية وفك ارتباطها مع توزيعات المنحة، خصوصاً وأنها تحتاج لموافقة فقط من الجمعية العمومية، وذلك لسرعة تدفق السيولة، حيث أن جزء من العدالة يكمن في منح المساهمين توزيعاتهم في أسرع وقت، حيث أنه حتى الآن هناك شركات لم تمنح المساهمين توزيعات عام 2025.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



سعر النفط يتراجع دون 100 دولار مع استمرار تدفقات البحر الأحمر

وارتفعت أسعار النفط هذا الشهر مع تصاعد الأعمال العدائية بين الولايات المتحدة وإيران في مياه الخليج العربي، ما أدى إلى عرقلة حركة المرور عبر مضيق هرمز وإعاقة تدفقات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال.

هذا وأصبح البحر الأحمر مسار تصدير بالغ الأهمية للسعودية، إذ يتيح للمملكة تجاوز مضيق هرمز ومواصلة شحن ملايين البراميل يومياً إلى العملاء حول العالم. ويبدو أن مالكي السفن الغربيين يضعون في الفترة الحالية خططاً لتجنب مضيق باب المندب، الذي يقع عند الطرف الجنوبي للبحر الأحمر، أو الإبحار عبره مع إغلاق أجهزة التتبع. في الوقت نفسه، تواصل السفن المملوكة لدول ترتبط بعلاقات وثيقة مع إيران، مثل الصين، عبور المضيق بينما تنقل النفط السعودي.

وفي سياق منفصل، ستفرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية ما بين 10% و12.5% على واردات معظم كبار الشركاء التجاريين، في أكبر خطوة حتى الآن ترمي إلى إعادة بناء جدار الرئيس ترمب الجمركي الذي هدمته المحكمة العليا.

قال تاماس فارغا، المحلل لدى شركة الوساطة «بي في إم أويل أسوسيياتس» (PVM Oil Associates)، لـ«بلومبرغ»: «تحوّل الاهتمام مؤقتاً إلى جانب الطلب من المعادلة»، و«قد تُعتبر الرسوم الجمركية الأميركية الجديدة مساراً لتدمير الطلب العالمي».



العالمية بسبب شهور من الصراع في الشرق الأوسط، ما يزيد خطر حدوث شح في الإمدادات وصدمة اقتصادية أوسع نطاقاً. قالت جون غوه، كبيرة محللي سوق النفط لدى «سبارتا كوموديتيز» (Sparta Com-modities)، لـ«بلومبرغ»: «تقيّم الأسواق ما إذا كان يُتوقع أن يبقى سعر مزيج برنت عند مستوى 100 دولار للبرميل، في ظل تزايد المخاوف بشأن الطلب». وأضافت: «لكن من ناحية المعروض، واضح أننا نواجه عجزاً، وسط تقليص إنتاج اتحاد خط أنابيب بحر قزوين مع الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز»، والتهديد الملاحي الذي يشهده باب المندب.

وبالرغم من ذلك، لا يزال سعر «برنت» متجهاً لتحقيق ارتفاع أسبوعي بنحو 10% مع التصعيد في الحرب، وهدد ترمب بفرض «عقاب عسكري كبير» في حال وقوع مزيد من الهجمات على السفن في البحر الأحمر، وقال لموقع «أكسيوس» إنه يدرس شن «هجوم ضخم» على إيران.

رقعة مخاطر الإمدادات تصل البحر الأسود تتعامل السوق النفطية أيضاً مع هجمات أوكرانية على محطة اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين على ساحل روسيا على البحر الأسود، التي يُصدر منها معظم نفط كازاخستان، في وقت استنزفت المخزونات

تراجع سعر مزيج «برنت» بعد أن بلغ 100 دولار للبرميل في الجلسة السابقة في ظل مخاوف من التبعات الاقتصادية لارتفاع أسعار الخام وعودة الرسوم الجمركية الأميركية. رغم ذلك، لا يزال النفط متجهاً لتسجيل مكاسب أسبوعية كبيرة وسط التهديد الذي تشهده الإمدادات بفعل استمرار الهجمات التي يشهدها الشرق الأوسط.

وانخفض سعر الخام المرجعي العالمي 4% يوم الجمعة عند 97 دولاراً للبرميل، بعدما قفز فوق 100 دولار في اليوم السابق للمرة الأولى خلال شهرين، بعدما فتح استهداف ناقلة سعودية في البحر الأحمر جبهة جديدة في الصراع في الشرق الأوسط.

رسوم ترمب تعود من جديد

غير أن ارتفاع أسعار النفط وإعادة الرئيس الأميركي دونالد ترمب فرض الرسوم الجمركية دعماً للمخاوف من ارتفاع آخر في معدلات التضخم مع صعود عوائد السندات العالمية. فتجاوزت أسعار بيع الديزل، المستخدم في الشحن البري والزراعي، بمحطات التعبئة مستوى 5 دولارات للغالون في الولايات المتحدة، وتخطت أسعار البنزين في البلاد 4 دولارات للغالون، ما يرفع من احتمال تدمير الطلب.

في المقابل، تراجعت الضغوط الناجمة عن تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط بدرجة ما، مع استمرار تصدير ملايين البراميل من النفط السعودي من ساحل البلاد على البحر الأحمر. رغم تهديد جماعة الحوثي للملاحة البحرية السعودية هناك.

عطورات مقاميس maqames -perfume 55205700



تراجع أسعار النفط تدفع الذهب والفضة لتعويض جزءًا من خسائرها

وتزيد الفائدة والعوائد المرتفعة تكلفة الفرصة البديلة لحياسة الذهب والمعادن التي لا تدر عائداً، فيما يدعم ارتفاع الدولار أسعارها بالنسبة لحائزي العملات الأخرى. وفي المقابل، ساعدت احتمالات التهدئة بين الولايات المتحدة وإيران على صعود المعادن في منتصف الأسبوع، مع توقعات بأن يؤدي أي تراجع في أسعار الطاقة إلى تخفيف الضغوط التضخمية والحد من الحاجة إلى تشديد نقدي إضافي.

ماذا نرتقب؟
تتجه الأنظار خلال الأسبوع المقبل إلى اجتماع الاحتياطي الفيدرالي وتصريحات رئيسه بشأن مسار الفائدة. ويتوقع محللون أن يوفر تثبيت الفائدة بعض الدعم للذهب، لكن أي لهجة متشددة أو تأكيد لاحتمال رفعها في سبتمبر قد يعيدان الضغط على الأسعار. ويرى محللو بنك ING الهولندي أن ارتفاع النفط والعوائد سيحد من تعافي الذهب، مع بقاء مستوى 4,000 دولار للأونصة نقطة رئيسية خلال الأجل القريب. بينما يتوقع البنك أن يبلغ متوسط الذهب 4,300 دولار في الربع الثالث و4,600 دولار في الربع الرابع من 2026. وبالنسبة إلى الفضة، يتوقع ING أن يبلغ متوسط السعر 68 دولارًا في الربع الثالث و74 دولارًا في الربع الرابع، مستفيدًا من استمرار عجز المعروض، رغم الضغوط الناتجة عن تباطؤ الطلب.

كما حقّض HSBC توقعاته لمتوسط سعر الذهب خلال 2026 إلى 4,560 دولارًا للأونصة، لكنه توقع أن يتحرك المعدن بين 3,800 و4,700 دولار خلال بقية العام، وأن ينهيه عند 4,750 دولارًا. أما البلاتين، فقد توفر محدودية الإمدادات والعجز المتوقع في السوق دعمًا للأسعار على المدى المتوسط، فيما يظل البلاتيوم أكثر تعرضًا لتباطؤ إنتاج السيارات وتسارع التحول نحو المركبات الكهربائية.

ولا تزال العوامل الأساسية تمنح الفضة دعمًا على المدى الأطول؛ إذ يتوقع «معهد الفضة» تسجيل عجز في السوق للعام السادس على التوالي خلال 2026، بنحو 46.3 مليون أونصة، رغم توقع انخفاض الطلب الصناعي بنسبة 3%، نتيجة تقليص استخدام المعدن في صناعة الألواح الشمسية واستبداله بمواد أخرى.

البلاتين والبلاديوم يتراجعان
في المقابل، انخفض البلاتين بنسبة 0.27% إلى 1,599.10 دولار للأونصة، مقارنة مع 1,603.50 دولار في الأسبوع السابق، بعدما بدد تراجع الخميس، البالغ 3.3%، المكاسب التي سجلها المعدن في النصف الأول من الأسبوع. وظلت توقعات الطلب من قطاعات السيارات والمجوهرات والاستثمار من أبرز الضغوط على البلاتين، رغم استمرار شح الإمدادات.

ويتوقع مجلس الاستثمار العالمي للبلاتين تسجيل عجز قدره 297 ألف أونصة خلال 2026، في رابع عجز سنوي على التوالي، مع استقرار إنتاج المناجم تقريبًا وتراجع إجمالي الطلب بنسبة 9%.

كما تراجع البلاتيوم بنسبة 0.32% إلى 1,246 دولارًا للأونصة، مقابل 1,250 دولارًا في 17 يوليو/تموز، متأثرًا بالحذر المحيط بالطلب من قطاع السيارات، الذي يمثل الاستخدام الرئيسي للمعدن في المحولات الحفازة، إلى جانب قوة الدولار وارتفاع تكاليف التمويل.

النفط والفائدة يضغطان على الذهب
تحركت المعادن خلال الأسبوع بصورة غير معتادة أمام التطورات الجيوسياسية، إذ أدى تصاعد التوترات في الشرق الأوسط إلى ارتفاع النفط والعوائد وتوقعات التضخم، ما ضغط على الذهب بدلًا من دعمه باعتباره ملاذًا آمنًا. وقفزت احتمالات رفع الاحتياطي الفيدرالي معدلات الفائدة في سبتمبر/أيلول إلى نحو 82% بنهاية الأسبوع، مقارنة مع 68% الثلاثاء، بحسب أداة «CME FedWatch».

عادت أسعار الذهب والفضة إلى الارتفاع خلال الأسبوع المنتهي في 24 يوليو مدمومة بعمليات شراء عند المستويات المنخفضة وتراجع أسعار النفط في نهاية الأسبوع، في حين ظلت العوائد الأميركية المرتفعة وقوة الدولار وتزايد رهانات رفع الفائدة عوامل ضاغطة على المعادن النفيسة.

الذهب يعود إلى المكاسب
ارتفع الذهب بنسبة 0.81% خلال الأسبوع، إلى 4,055.70 دولار للأونصة، مقابل 4,023 دولارًا في الأسبوع السابق، لينتهي سلسلة خسائر استمرت أسبوعين. وسجل المعدن الأصفر أعلى مستوياته في أسبوعين خلال تعاملات الأربعاء، مستفيدًا من ضعف الدولار، قبل أن يتراجع بنحو 2% الخميس، مع تجاوز خام برنت مستوى 100 دولار للبرميل وارتفاع عوائد سندات الخزنة الأميركية، ما عزز المخاوف من تجدد الضغوط التضخمية. لكنه استعاد جزءًا محدودًا من خسائره الجمعة، بعدما هبط خام برنت بأكثر من 4%، وسط ترقب قرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الأسبوع المقبل، الذي يُتوقع أن يبقي معدلات الفائدة دون تغيير.

الفضة تنصرد المكاسب
تصدرت الفضة مكاسب المعادن النفيسة، مرتفعة بنسبة 4.04% إلى 58.49 دولار للأونصة، مقابل 56.22 دولار في 17 يوليو/تموز، بعد خسائر أسبوعية بلغت 6.77% الأسبوع السابق.

وجاء التعافي مدعومًا بعمليات الشراء بعد الهبوط الحاد، وتراجع الدولار في منتصف الأسبوع، إلى جانب آمال التوصل إلى تهدئة بين الولايات المتحدة وإيران، بما قد يحد من ارتفاع أسعار الطاقة والضغوط التضخمية. غير أن المعدن تعرض لتقلبات حادة، إذ ارتفع بأكثر من 4% الثلاثاء، قبل أن يخسر 3.8% الخميس، متأثرًا بصعود النفط والعوائد وتزايد توقعات تشديد السياسة النقدية الأميركية.

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

كشمير
EAU DE PARFUM
MAQAMES
PERFUME
50ml 1.7 FL.OZ

الخلطة الملكية
EAU DE PARFUM
MAQAMES
PERFUME
50ml 1.7 FL.OZ

ذهبي
EAU DE PARFUM
MAQAMES
PERFUME
50ml 1.7 FL.OZ

بنك قطر الوطني: الدولار يظهر قدرة كبيرة على الصمود

ترجيحات الأسواق المالية استمرار أسعار الفائدة الرئيسية عند مستويات مرتفعة نسبياً لفترة أطول

السحابية، وشبكات الكهرباء. وأبرز التقرير أن الولايات المتحدة، باعتبارها إحدى الدول الرائدة عالمياً في مجال ابتكارات الذكاء الاصطناعي وتطوير تقنياته، استحوذت على حصة كبيرة من هذه الاستثمارات المتزايدة، ما ساهم في تعزيز قوة أرباح الشركات الأمريكية ودعم استمرار الأداء المتفوق لسوق الأسهم مقارنة بالأسواق العالمية الأخرى.

وأضاف أن هذه التطورات عززت جاذبية الأصول المالية الأمريكية بالنسبة للمستثمرين العالميين، وشجعت على استمرار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة، بما وفر مصدراً إضافياً لقوة الدولار الأمريكي.

وأوضح التقرير أن أهمية الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لا تقتصر على انعكاساتها في الأسواق المالية، بل تمتد إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال دعم الإنفاق الرأسمالي والنشاط الاستثماري، بما قد يسهم على المدى الطويل في تحسين مستويات الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي.

وأشار التقرير كذلك إلى أن أداء الاقتصاد الأمريكي مقارنة بعدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى يمثل عاملاً مؤثراً في حركة الدولار، موضحاً أنه رغم تباطؤ معدل النمو مقارنة بالمستويات المرتفعة التي سجلها خلال السنوات الأخيرة، فإن الاقتصاد الأمريكي لا يزال يظهر معدلات نشاط أقوى من بعض الاقتصادات المتقدمة الرئيسية.

ولفت إلى أن مؤشرات النشاط الاقتصادي تؤكد استمرار هذا التفوق، حيث ظل مؤشر مديري المشتريات المركب في الولايات المتحدة أعلى بكثير من مستوى 50 نقطة، وهو المستوى الذي يفصل بين النمو والانكماش، بما يعكس استمرار التوسع في قطاعي الخدمات والتصنيع.

وفي المقابل، بقي مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو قريباً من مستويات الركود أو دونها، بما يعكس ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي مقارنة بالولايات المتحدة.



التطورات الاقتصادية ذلك.

وأشار في السياق ذاته إلى أن النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية يتراوح حالياً بين 3.50% و3.75%، مقارنةً بسعر الفائدة على تسهيلات الإبداع لدى البنك المركزي الأوروبي البالغ 2.25%، وسعر الفائدة لدى بنك اليابان البالغ 1.00%. وهو ما يعكس استمرار الفجوة الواسعة بين الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى.

واعتبر البنك أن استمرار هذه الفروقات الكبيرة في أسعار الفائدة سيبقي أحد أهم مصادر الدعم للدولار الأمريكي خلال الفترة المقبلة.

وأوضح بنك قطر الوطني في تقريره الأسبوعي أن الأداء القوي لسوق الأسهم الأمريكية، مدعوماً بأداء قطاعي الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، يمثل أحد العوامل الإضافية المؤثرة في الطلب العالمي على الأصول المالية الأمريكية، الأمر الذي يساهم بدوره في دعم الدولار الأمريكي.

وأشار في هذا الإطار إلى أن التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أسهم في زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، بما يشمل قطاعات مثل أشباه الموصلات، ومراكز البيانات، والحوسبة

كما أن ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية مقارنة بنظيراتها في عدد من الاقتصادات المتقدمة يزيد من الطلب على الأصول المقيمة بالدولار، وهو ما ينعكس إيجاباً على قيمة العملة الأمريكية.

ولفت التقرير إلى أن الفترات التي شهدت ارتفاعاً في أسعار الفائدة الأمريكية ارتبطت تاريخياً بمراحل اتسمت بقوة الدولار، موضحاً أن التحولات الأخيرة في توجهات السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي عززت أهمية فروقات أسعار الفائدة في دعم الدولار.

وأوضح أن الأسواق المالية كانت تتوقع في بداية العام خفض أسعار الفائدة الأمريكية بنحو 50 نقطة أساس خلال عام 2026، إلا أن استمرار الضغوط التضخمية، إلى جانب استمرار متانة النشاط الاقتصادي، وتحول الاحتياطي الفيدرالي نحو موقف أكثر ميلاً لتشديد السياسة النقدية تحت قيادة رئيسه الجديد كيفن وارنر، أدى إلى إعادة تقييم واسعة لتوقعات السياسة النقدية.

وبحسب التقرير، تشير ترجيحات الأسواق المالية حالياً إلى استمرار أسعار الفائدة الرئيسية عند مستويات مرتفعة نسبياً لفترة أطول، مع إمكانية إجراء تعديلات إضافية على السياسة النقدية إذا استدعت

رأى بنك قطر الوطني (QNB) أن الدولار الأمريكي يواصل إظهار قدر كبير من الصمود خلال السنوات الأخيرة، رغم تصاعد الضغوط الناتجة عن تحديات هيكلية متعددة، من بينها ارتفاع سعر صرفه الحقيقي، واستمرار العجز في المالية العامة والميزان التجاري الأمريكي، إلى جانب توجه بعض البنوك المركزية حول العالم نحو تنويع احتياطياتها الدولية بعيداً عن الدولار.

وأوضح البنك في تقريره الأسبوعي أن هذه العوامل دفعت العديد من المحللين إلى طرح تساؤلات بشأن آفاق الدولار الأمريكي ومثاقه، غير أن العملة الأمريكية تمكنت من الحفاظ على قوتها أمام معظم العملات الرئيسية، وهو ما يعكس استمرار تأثير العوامل الدورية التي أسهمت في الحد من انعكاسات الضغوط الهيكلية طويلة الأجل.

وبين التقرير أن العوامل الهيكلية تلعب دوراً مهماً في تحديد المسار طويل الأجل للدولار الأمريكي، في حين تظل تحركات أسعار الصرف على الآفاق الزمنية الأقصر مرتبطة بدرجة كبيرة بالعوامل الدورية، وفي مقدمتها فروقات أسعار الفائدة، نظراً لدورها المحوري في توجيه تدفقات رؤوس الأموال العالمية وإعادة توزيع المحافظ الاستثمارية بين الأسواق المختلفة.

وأضاف أن الاقتصاد الأمريكي استفاد خلال الفترة الأخيرة من عاملين إضافيين عززا قوة الدولار، يتمثلان في متانة الأداء الاقتصادي والطفرة الاستثمارية المدفوعة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث أسهمها في زيادة الطلب الأجنبي على الأصول المالية الأمريكية، الأمر الذي وفر دعماً إضافياً للعملة الأمريكية.

وأشار البنك إلى أن فروقات أسعار الفائدة تمثل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في أداء الدولار رغم استمرار التحديات الهيكلية، إذ تتأثر أسعار الصرف بصورة مباشرة بالعائد النسبي الذي يستطيع المستثمرون تحقيقه من الأصول المالية في مختلف الاقتصادات، وهو ما يجعل السياسة النقدية إحدى أهم القوى المحركة للعملات.

شركات راهنت على بيتكوين تخسر مليارات الدولارات بعد انهيار العملة المشفرة

على الاقتصاد العالمي، مشيراً إلى أن العملة الرقمية لا تزال تعامل كأصل عالي المخاطر، في وقت لم تثبت فيه بعد فرضية تحولها إلى بديل للذهب.

وأوضح عبد المطلب، في مقابلة مع «العربية - Business»، أن بيتكوين تتأثر بالعوامل نفسها التي تؤثر في بقية الأصول عالية المخاطر، وفي مقدمتها وضوح الرؤية بشأن الاقتصاد العالمي، والسياسات النقدية، واتجاه أسعار الفائدة، إضافة إلى عامل خاص بسوق العملات المشفرة يتمثل في التشريعات الأميركية.

وأضاف أن تمرير قانون كلاريتي أكت (Clarity Act) في الولايات المتحدة يمثل العامل الأهم بالنسبة لسوق العملات المشفرة، لأنه سيفتح الباب أمام توسع كبير للسوق الأميركية، ما سيدعم ارتفاعاً قوياً في أسعار العملات الرقمية.

الذي شهدته سوق العملات المشفرة.

لكن مع انعكاس الاتجاه وهبوط بيتكوين بنحو 50%، تراجعت قيمة هذه الأصول إلى نحو 75 مليار دولار، ما أدى إلى خسائر دفترية بعشرات المليارات، وأعاد فتح باب التساؤلات بشأن استدامة هذا النموذج.

الاقتراض ضاعف حجم المخاطر

ولا تكمن المشكلة، بحسب محللين، في امتلاك بيتكوين بحد ذاته، وإنما في أن عدداً من هذه الشركات لم تكتفِ باستخدام أموالها الخاصة، بل لجأت إلى الاقتراض أو إصدار أدوات مالية جديدة لزيادة انكشافها على العملة المشفرة.

قال رئيس شركة X-Pay، الدكتور محمد عبد المطلب، إن سوق العملات المشفرة، وعلى رأسها بيتكوين، يمر بمرحلة صعبة في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر

تحولت موجة التفاؤل التي دفعت عشرات الشركات الكبرى إلى تحويل ميزانياتها العمومية إلى رهان شبه كامل على بيتكوين إلى اختبار قاسٍ، بعدما فقدت العملة المشفرة نحو نصف قيمتها، لتتكبد تلك الشركات خسائر دفترية بمليارات الدولارات وتواجه ضغوطاً متزايدة من المستثمرين والأسواق.

ووفقاً لما أورده «بلومبرغ»، فإن عدداً من الشركات التي اعتمدت نموذجاً يقوم على جمع الأموال من المستثمرين أو عبر الاقتراض ثم شراء بيتكوين والاحتفاظ بها، بدأت تواجه تداعيات حادة مع استمرار تراجع أسعار العملة المشفرة، في وقت تعثرت فيه صفقات إدراج جديدة كانت تراهن على النموذج ذاته.

وسرعان ما تضخمت الأصول المرتبطة بهذا النموذج لتتجاوز 120 مليار دولار، مستفيدة من الزخم الكبير

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

«السيادي» السعودي يبرم مذكرتي تفاهم بقيمة 9.5 مليار دولار لتعزيز النمو الاقتصادي

أبرم صندوق الاستثمارات العامة السعودي مذكرتي تفاهم بقيمة 9.5 مليار دولار أميركي مع «مؤسسة التمويل الدولية» و«الوكالة الدولية لضمان الاستثمار»، التابعتين لمجموعة البنك الدولي؛ لتعزيز النمو الاقتصادي، والمساهمة في استحداث فرص العمل النوعية، ودعم فرص الاستثمار مع شركات محفظة الصندوق في أسواق المملكة والمنطقة. وتُضاف المذكرتان، المُعلن عنهما، الجمعة، إلى شراكات استراتيجية عقدها الصندوق مع مؤسسات مالية دولية رائدة لتسريع التحول والتنويع الاقتصادي في السعودية، حيث تعتمد استراتيجيته التمويلية على مجموعة متنوعة من موارد التمويل والأدوات المالية.

وتركز المذكرة الأولى مع المؤسسة، التي تصل قيمتها إلى 6 مليارات دولار (22.5 مليار ريال) على المشاريع المؤهلة في القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية للطرفين في أسواق السعودية والمنطقة، وبينها البنية التحتية والطاقة والنقل والسياحة والرعاية الصحية.

كما توفر فرصاً لنقل وتبادل المعرفة بين الصندوق والمؤسسة، وتدعم تعزيز مشاركة رأس المال الخاص في المشاريع التي تديرها شركات محفظة الصندوق، بما يسهم في تنويع وقوة منظومة الاستثمار عامة، واستحداث فرص عمل جديدة.

وتتيح المذكرة الثانية، البالغة قيمتها 3.5 مليار دولار (13.1 مليار ريال) للوكالة استطلاع فرص توفير ضمانات وأدوات لتسهيل الأنشطة التمويلية لشركات الصندوق التي تستثمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتركز على الموافقة مع أولويات الجانبين، بما في ذلك خفض الانبعاثات الكربونية، وتطوير صناعات مبتكرة، واستحداث فرص العمل النوعية.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

50300624 **الاقتصادية**
ALEQTISADYAH

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

لنشر العدل المستثمر الأجنبي الذي يملك بنوكهم في أمريكا

لنشر العدل المستثمر الأجنبي الذي يملك بنوكهم في أمريكا

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» وسبقت

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكم 20 أكتوبر

الحكومة ترفض الإفصاح

الحكومة ترفض الإفصاح



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf